٧

المعياريَّةُ بيـن الدراسـاتِ النَّحْويَّة والتداوُليَّة

أ.د. عبد اللّه أحمد جاد الكريم

الأستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة جازان

• حصل على درجة الماجستير من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، بأطروحته «التَّوهُّم عند النُّحاة».

• حصل على درجة الدكتوراه من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، بأطروحته «القضايا النحوية والصرفية في المثل السائر لابن الأثير».

E : gadkareem72@hotmail.com

الملخص

موضوع البحث: دراسة موجزة حول «المعيارية بين الدراسات النحوية والتداولية».

أهداف البحث:

- معرفة أوجه التوافق أو التباين بين المعيارية النحوية والتداولية.
- إعادة دراسة التراث اللغوي العربي في ضوء اللسانية الحديثة كالتداولية.
- بيان أثر المعيارية ودورها وأهميتها في دراسات اللغات المختلفة قديمًا وحديثًا.

منهج البحث: المنهج التداولي والوصفي الاستقرائي.

أهم النتائج:

- المعيارية سمة غالبة في الدراسات النحوية، ولازمت اللسانيات الحديثة.
- تؤدِّي المعيارية دورًا مهمًّا في تعليم اللغات المختلفة والحفاظ عليها.
- المعنى وتداوله ونجاح التواصل اللغوي قُطْبُ اهتمام الدراسات النحوية والتداولية.
- أكَّدت الدراسة وجود أوجه توافق كثيرة بين الدراسات النحوية العربية والتداولية.

التوصيات: ضرورة الاستمرار في الدراسات والبحوث اللغوية التي تربط بين الأصالة والمعاصرة، والعمل على تحديث التراث اللغوي العربي بالاستعانة بمنجزات اللسانيات الحديثة كالتداولية.

الكلمات المفتاحية: اللسانيات، المعيارية، النحو العربي، الاستلزام الحواري، الإشاريات، الافتراض المسبق، أفعال الكلام.

Standard Language in Grammatical and Pragmatic Studies

Prof. Abdullah Ahmed Jad Al-Karim

Abstract

-Research Topic: A brief study on "Standard Language in Grammatical and Pragmatic Studies"

-Research Objectives:

1. To identify the forms of compatibility or discrepancy between grammatical and pragmatic standards

2. Re-study the Arabic linguistic heritage in the light of modern linguistics such as pragmatics

3. To demonstrate the influence of standard (normative) language and its role and importance in the study of both ancient and modern different languages.

Research Methodology: Inductive Description Approach .

Main Conclusions:

- Standard language is a predominant feature in grammatical studies and modern linguistics is less common than descriptive

- Standard language plays an important role in teaching languages to preserve them and cannot be dispensed with

- Meaning and frequency and the success of linguistic communication; pole of interest in grammatical and pragmatic studies

- The study stressed the existence of many similarities between the Arabic grammatical and pragmatic studies.

Arabic grammatical and pragmatic studies.

Main Recommendations:

The need to continue linguistic studies and research linking the originality and modernity and trying to modernize the Arabic linguistic heritage using the achievements of modern linguistics such as pragmatics and others.

Keywords: linguistics - normative (standard) language - Arabic grammar - discourse invocation - references - presupposition - acts of speech.

المقدمة

لقد تطوَّرت اللِّسانيات الحديثة بصورة مُتلاحقة؛ وجاءت النظريات اللسانية الحديثة واحدة تلو الأخرى؛ لتتلافى أوجه القصور التي شابت سابقاتها من النظريات قدر المستطاع، فمثلاً جاءت البنيوية بريادة دوسوسير لتتجنب الوقوع في المعيارية التي اعتمدت عليها الدراسات النحوية التقليدية، واعتمدت البنيويَّة الوصفيَّة منهجًا لها، ثم جاءت التوليدية التحويلية بريادة تشومسكي؛ فبنت عرشها على أنقاض البنيوية والدراسات النحوية التقليدية؛ وهكذا تسارعت النظريات اللسانيات الحديثة لتنتقد أو لتنقض النظرية الحديثة منها القديمة، أو لنقل لتطورها بصورة لافتة.

ومع كُلِّ نظرية جديدة أو دراسات لغوية جديدة نجد أنها مبنية على بعض الأسس والفرضيات، وتُعنى بدراسة بعض المسائل والموضوعات المُعيَّنة، كما نجدها تحاول أن تفرض على المتكلم «منتج النص أو الجملة» شروطًا وضوابط مُعيَّنةً؛ بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهذه السِّمة تتقاطع مع السِّمات المعيارية التي انتهجتها بعض الدراسات النحوية التقليدية.

ويبقى السؤال الذي تحاول هذه الدراسة الإجابة عنه: هل استطاعت اللسانيات الحديثة التَّخلُّص البيِّن من المعيارية التي لازمت الدراسات النحوية التقليدية بصورة أو بأخرى؟

وهل المعيارية سمة مَعِيبة يجب التخلُّص منها أم أنها تُصاحب الدراسات اللغوية الحديثة بنسبٍ مُتفاوتة؛ بجانب غيرها من المناهج اللغوية الحديثة؛ كالتداولية؟

موضوع البحث:

دراسة سمة المعيارية للدراسات النحوية العربية، ومعرفة العلاقات التي تربط الدراسات النحوية العربية بالتداولية، واستجلاء مكانة المعيارية في الدراسات التداولية.

أهمية الدراسة:

– محاولة لإعادة قراءة التراث اللغوي العربي؛ بالاستعانة بمنجزات اللسانية الحديثة، وبيان علاقة المعيارية بالتداولية نموذجًا.

– استجلاء المكانة اللائقة الدراسات النحوية العربية ودورها في مسيرة تطوُّر اللسانيات الحديثة.

– دراسة أهم سِمَاتِ النحو العربي المعيارية وعلاقتها بالتداولية.

– محاولة للتعرُّف على مدى ملائمة المنهج التداولي لدراسة المسائل اللغوية التراثية.

أسباب الدراسة:

– زعم بعض الباحثين أنَّ الدراسات النحوية العربية لم تعرف مثل أفكار التداولية ولا علاقة بينهما.

– محاولة بعض العلماء انتقاد الدراسات النحوية المعيارية، والدعوة إلى ضرورة التخلُّص منها أو الاستغناء عنها بمُنجزات اللسانيات الحديثة.

– ضرورة الاستفادة من مُنجزات اللسانيات الحديثة في إعادة قراءة التراث اللغوي العربي وترقيته؛ بما يتوافق مع الواقع اللغوي المعاصر، وبيان أوجه التوافق بين الدراسات النحوية والتداولية.

أهداف البحث:

١ – معرفة أوجه التّوافق أو التبايُن بين المعيارية النحوية والتداولية، والعمل على تعظيم أوجه التَّوافق؛ للوصول إلى لغة تواصلية عالمية.

٢ – استجلاء أهم مظاهر التداولية وإرهاصاتها في الدراسات النحوية العربية.

٣– تأكيد أهمية إعادة دراسة التراث اللغوي العربي وقراءته، والعمل على ترقيته في ضوء النظريات والمناهج اللسانية الحديثة؛ كالتداولية وغيرها.

٤ – بيان أثر المعيارية ودورها، وأهميتها في دراسة اللغات المختلفة؛ قديمًا وحديثًا.

منهج البحث:

استخدمت هذه الدراسة **المنهج التداولي والوصفي الاستقرائي**، وجاءت الآراء شاملة متنوعة، دون الاعتماد على رأي عالم دون غيره أو آراء مدرسة دون غيرها.

خطة الدراسة:

جاءت هذه الدراسة في مقدمة وتمهيد وستة مباحث وخاتمة:

- **التمهيد**: التعريف بالتداولية.
- **المبحث الأول**: المعيارية في الدراسات النحوية.
- **المبحث الثاني**: المعنى بين الدراسات النحوية والتداولية.
- **المبحث الثالث**: الأفعال الكلامية في الدراسات النحوية.
- **المبحث الرابع**: الاستلزام الحواري في الدراسات النحوية.
- **المبحث الخامس**: الإشاريات في الدراسات النحوية.
- **المبحث السادس**: الافتراض المسبق في الدراسات النحوية.
- **الخاتمة**: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

التَّمهيدُ: التَّعريفُ بالتَّدَاوُلِيَّةِ

يُعرِّفُ الأمريكي تشالز موريس في كتابه «أسس نظرية العلامات»، التداولية بقوله: «التداوليةُ جزء من السيميائية التي تُعالج العلاقة بين العلاماتِ ومُستعملي هذه العلامات»[(١)]. وعليه، فإنَّ التداولية تهتمُّ بدراسةِ العلاقةِ بين العلامات ومُستعمليها أو مُفسِّريها (مُتكلِّمٍ، سامِعٍ، قارئٍ، كاتبٍ)، وتحديد ما يترتَّب عن هذه العلامات. ويعرِّفُها آن ماري دبير وفرانسوا ريكانتي بقوله: «التَّداوليَّة هي دراسةُ استعمالِ اللُّغة في الخِطابِ»[(٢)]. ويقول فرانسيس جاك: «تتطرَّقُ التَّداوليَّةُ إلى اللُّغة كظاهرة خطابيَّة، وتواصليَّة واجتماعيَّة معًا»[(٣)].

وعرّفها صلاح فضل بأنَّها «الفرع العلميُّ المتكوِّن من مجموعة العلوم اللُّغويَّة التي تختصُّ بتحليلِ عمليَّاتِ الكلامِ بصفةٍ خاصَّة، ووظائف الأقوال اللغوية وخصائصها خلال إجراءات التَّواصلِ بشكل عام»[(٤)]. ويعرفها مسعود صحراوي بأنَّها: «مذهب لسانيٌّ؛ يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه، وطرق وكيفيات استخدام العلامات اللغوية بنجاح، والسياقات والطبقات المقاميَّة المختلفة التي ينجز ضمنها "الخطاب"، والبحث عن العوامل التي تجعل من "الخطاب" رسالة تواصلية "واضحة" و"ناجحة"، والبحث في أسباب الفشل في التواصل باللغات الطبيعية»[(٥)].

ويقول أيضًا: «التداولية ليست عِلمًا لغويًا محضًا، بالمعنى التقليدي، علمًا يكتفي

(١) محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، بوقرة (ص١٧٦)، وللاستزادة ينظر: التداولية في الدراسات النحوية، جاد الكريم (ص١٧)، والفكر التداولي في الحديث النبوي، جاد الكريم (ص٨).
(٢) المقاربة التداولية، أرمينغو (ص٦٢).
(٣) محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، بوقرة (ص١٧٤).
(٤) بلاغة الخطاب وعلم النص، فضل (ص١٠) بتصرف.
(٥) التداولية عند العلماء العرب، صحراوي (ص٥).

بوصف وتفسير البنى اللغوية، ويتوقف عند حدودها وأشكالها الظاهرة، ولكنها علمٌ جديدٌ للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال»[١].

ويرى بعض العلماء أن التداولية بوصفها علمًا يُعنى بتحليل الأفعال اللغوية، ووظائف المنطوقات اللغوية، وسماتها في عملية الاتصال بوجه عام، انطلاقًا من كون المنطوقات اللغوية تهدف إلى الإسهام في الاتصال، والتفاعل الاجتماعي[٢].

ويعرّفها الجيلالي دلاش بكونها «تخصّص لساني يدرس كيفية استخدام الناس للأدلة اللغوية في صلب أحاديثهم وخطاباتهم، كما يُعنى من جهةٍ أخرى بكيفية تأويلهم لتلك الخطابات والأحاديث»[٣].

ويُعرِّفُها محمد عناني بأنَّها: «دراسة استخدام اللغة في شتى السياقات والمواقف الواقعية؛ أي: تداولها عمليًّا، وعلاقة ذلك بمن يستخدمها، تفريقًا لها عن مذهب العلاقات الداخلية بين الألفاظ، وعلاقة الألفاظ بالعالم الخارجي أو دلالاتها»[٤].

والتداولية في أبسط تعريفاتها: «هي دراسةٌ للغة أثناء استعمالها واستخدامها في سياق التخاطب، تقوم على مُراعاة كُلِّ ما يُحيط بعمليَّةِ التَّخاطُبِ؛ للوصول إلى المعنى، وإحداث الأثر المناسب، بحسب قصد صاحبه، وتبحث في الشروط اللازمة لضمان نجاعة الخطاب وملاءمته للموقف التواصلي الذي يوجد به المتلفظ بالخطاب والسامع له»[٥].

إنَّ التداولية تُتيح للمُتكلِّمِ، وتضمن له نجاح إنجاز العبارات اللُّغويَّة، حيثُ تُعالجُ أسباب فشل الدِّراسات البنيويَّة الصرف للملفوظات، بمُراعات سياقاتِ وُرُوْد

(١) التداولية عند العلماء العرب، صحراوي (ص١٦).
(٢) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، نحلة (ص ١٤-١٥).
(٣) ينظر: مدخل إلى اللسانيات التداولية، دلاش (ص١).
(٤) المصطلحات الأدبية الحديثة، عناني (ص٧٦).
(٥) التداولية والبلاغة العربية، هويمل (ص١٥٩).

العبارات اللُّغويَّة واستعمالها، والانفتاحِ على كُلِّ ما يُحيطُ بها ومُراعاته، كما تتجاوز ذلك لدراسة كيفيَّة إنجاز الأفعال من خلال القول، وبيان أنَّ إنجاز الأفعال من خلال القول، وبيان أنَّ إنجاز الفعل تتداخل فيه جهاتٌ مخصوصة وعديدةٌ؛ اجتماعيَّة، ونفسيَّة، وثقافيَّة، وسياسيَّة، كما تهتمُّ التَّداولية بشُرُوط مُلاءمة الفعل اللُّغويِّ ومناسبته، لتراكيب الكلام المُنجز وسياقاته، ومدَى مُطابقة كُلِّ ذلك لبنية الخطاب العامَّة[١].

وتدرسُ التداوليَّةُ (المعنى) في ضوء علاقته بموقف الكلام، والموقف الكلامي يشتمل على جوانب عدة، يمكن أن نجملها فيما يأتي:

أ- **اَلْمُخَاطَبِيْنَ** (بفتح الطَّاء)، **والمُخَاطِبِيْنَ** (بكسر الطَّاء): وهُمْ المُتحدِّثُون والمُسْتمعُون.

ب- **سياق التَّفَوُّهِ**: فهو ينطوي على الجوانب الفيزيائيَّة والاجتماعيَّة ذات الصِّلة بالتَّفَوّهِ، وينظر إليه في التداولية على أنَّه المَعْرِفَة القَبْليَّة الَّتي يُفترض أنْ يشترك بها المُتحدِّث والسَّامِع، وتُسهمُ في تأويلِ الأخيرِ لِمَا يَقْصِدُه الأَوَّل.

ج - **هَدَفُ التَّفوّهِ**: تتحدَّث التَّداوليَّة اللِّسانيَّة خُصوصًا عن الهدف أو الوظيفة بدلاً من المعنى.

د - **الفعل الإنجازي**: تتناول التداولية الأفعال اللفظية أو الأداء الذي يحصل في مواقفَ مُعيَّنةٍ، في حين يتناول النَّحْو كياناتٍ مُجرَّدةٍ؛ مثل الجُمَل.

وعليه، فالتداولية تتعامل مع اللغة على مستوى أكثر ملموسيَّة من النَّحْو والدِّلالَة.

هـ - **التَّفوُّه بوصفه نِتَاجًا**: تُشير مُفردةُ تَفَوّهٍ في التَّداولية إلى نِتَاج فعل اللفظ بدلاً من الفعل اللفظي نفسه[٢].

(١) التداولية والبلاغة العربية، هويمل (ص١٥٩).

(٢) ينظر: التداولية ظهورها وتطورها، الثامري (ص٧٦) وما بعدها.

وبعـد، فلقد عُنيت التداولية أيضًا بـ«العناصر اللغوية والعناصر غير اللغوية» التي يُنجز فيها الحدث الكلامي، فلم تُهملْ الأشخاص المتكلمين، ولم تُقْصِ الكلام، فهذه العناصر من صميم بحثها، وكذا لم تهمل السياق والظروف والملابسات؛ أي: تُعنى التداولية بالاستعمال العادي للغة من خلال العناصر الثلاثة، فتهتم بـ«المُتكلِّمِ والسَّامعِ» مُشاركًا في فعل الكلام والحدث التَّواصليِّ، وتهتم بظروف الكلام، و«مقام الحال»، وكل ما له صلة بالكلام من «عوامل خارجية»، أو تناسب حال من الأحوال، أو تنافره للحدث الكلامي، وتهتم بـ«السياقات اللغوية» للمُتكلِّمين؛ حسب الواقع اللغوي، فتبحث في الكيفية الخطابية، وتستنتج مقاصد المخاطب، فهي «دراسة اللغة في الاستعمال»[١]..

وتسعى التداولية في النهاية إلى معالجة الكثير من المفاهيم، ذكرتها الكتب المتخصصة، وركَّز عليها الباحثون في التداولية، منها: **أفعال الكلام، والسياق، ومتضمنات القول، ونظرية الملاءمة، والاستلزام الحواري، والقصديَّة.**

وتقوم اللِّسانيَّات التَّداوليَّة على مُراعاة البُعد التَّداوليِّ؛ الَّذي يُحاول الرَّبط بين البِنْيةِ اللُّغويَّة للجُمَل والظُّروف المقاميَّة التي تُنْجَز فيها، فهو يُعالج الظَّاهرة اللُّغويَّة ضِمْن ظُرُوف خارجيَّة تُحيط بالعمليَّة الكلاميَّة، دون حصرِ هذه المُعالجة في إطار لُغويٍّ خالص، لذا فإنَّ هذا الاتِّجاه ينظر إلى الأبعاد التَّداوليَّة على أنَّها علاقاتٌ قائمةٌ بين مُكوِّنات الجُمْلَة، على غِرارِ العلاقات التَّركيبيَّة والدِّلاليَّة، وعليه ينبغي عند تحليلِ الجُمْلة أن يكون ثَمَّةَ تمثيلٌ للوظائف التَّداوليَّة، وتمثيلَ الوظائف التَّركيبيَّةِ والدِّلاليَّةِ؛ وذلك بقصد تحقيق أهـداف تواصليَّة مُحدَّدة، في إطار السَّعي إلى ما سُمِّيَ لديهم بالكِفَايَة التَّداوليَّة[٢].

أمَّا ما يُسمَّى بالبُعْد التَّداوليِّ فهو الذي يُمكِّن المتلقِّي من إنجاح عملية التخاطب؛

(١) ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، المتوكل (ص ٨).

(٢) ينظر: البعد التداولي في النحو الوظيفي، الجندي (ص٨).

بكشفِ قصدِ المُتكلِّم ونواياه، وتُعتبر نظرية الأفعال الكلامية الرَّابط بين المخاطبة والموقف في عملية التخاطب، فهو بُعْدٌ متعلِّقٌ بالمُتكلِّم والسَّامع، وبالمقامين اللُّغويِّ وغير اللُّغويِّ...وتتلخَّص الفلسفة التَّداوليَّة في حقيقةٍ تداوليَّةٍ كُبرى، وهي أنه لا كلام إلا بين اثنين، حتَّى لو كان الكلام حَادثًا بين المُتكلِّم وذاتِه، وفي هذه الحال ستكون علاقة المُتكلِّم بالمُستمع ضِمْن علاقة العرض للفِكْرة والمُعترِض عليها، ولا يكون الاعتراض إلا بدليلٍ، ولا مُعترض إلا لطلب الصَّواب، ولا طلبٌ للصَّواب إلا بجُملةٍ من القواعِد، وترتبط قضية الفهم، والإفهام بوظيفة المتكلّم السَّاعي إلى إظهار الخفيّ، وتوضيحه للسَّامع، بالاستعانة بكلّ الوسائل اللِّسانيَّةِ والإشاريَّة؛ لتحقيقِ الفهم[1].

وتظهر أهمية التداولية في تجاوز النظر اللغوي فيها مستوى الجملة إلى النَّصِّ ككُلٍّ، والمُعطيات السياقيَّة والمقاميَّة التي جعلته يرد بتلك الصورة؛ ضمانًا للفهم والإفهام[2]. وترتبط التداولية بعلوم شتى؛ كالنحو والدلالة وعلم النفس والفلسفة والمنطق..الخ.

أهم فروع التداولية:

١- **التداولية الحقيقية:** تظهر في الخطاب الحي؛ حين تتَّضح شروطُ نجاحِ الملفوظ وأدائه.

٢- **التداولية الافتراضية:** تفترض شروطًا معينة لأداء خطاب مَحكي.

٣- **التداولية الإبداعية:** تقف على الشروط المتوفِّرة في البنية، أو ما يُحيط بها في نصٍّ إبداعيٍّ بعدَّة ملفوظات في فترة زمنية معينة، حين نكون أمام نصٍّ إبداعي.

٤- **التداولية الاجتماعية:** تدرس شرائط الاستعمال اللغوي المستنبطة من السياق الاجتماعي.

٥- **التداولية اللغوية:** تدرس الاستعمال اللغوي من وجهة نظر تركيبية.

(١) ينظر: ملامح التفكير التداولي البياني عند الأصوليين، بوقرة (ص١٧٣).

(٢) ينظر: التداولية والبلاغة العربية، هويمل (ص١٦٤).

٦- **التداولية التطبيقية:** تُعنى بمشكلات التواصل في المواقف المختلفة.

٧- **التداولية العامة:** تعنى بالأسس التي يقوم عليها استعمال اللغة استعمالًا اتصاليًّا. كما يمكن تقسيم «التداولية العامة» إلى: اللسانيات التداولية، والتداولية الاجتماعية[١].

٨- **التداولية الاستراتيجية:** ظهرت نتيجة التطورات الكبيرة في الفلسفة واللسانيات، وترى أنَّ التداولية هي نظرية غير ذهنية للمقصدية الخطابية.

٩- **التداولية المُتعالية:** التي ترى بأنَّها الأداة المُتميِّزة في تحقيق المشروع الفلسفي، وتمتلك هذه التداولية اتِّجاهًا أخلاقيًّا.

١٠- **التداولية الحوارية:** تُعنى بدراسة الشروط القبلية للتواصلية، وتكمن أهميتها في «التقيُّد بالبحث عن نظرية ملائمة تتعلق بالاستعمال التواصلي للغة»[٢].

أَهمّ جَوَانِبِ البَحْث التَّداوليّ[٣]: «الأفعال الكلامية، والإشاريَّاتُ، والافتراضُ المُسبقُ، واستلزامُ الحِوارِ، والقصدية، ومبادئ الكلام، وسياق الكلام،.. الخ».

(١) نظريَّةُ الأفعالِ الكلاميَّةِ[٤]:

الفعل الكلاميُّ هو كُلُّ ملفوظ ينهض على نظام شكليٍّ دلاليٍّ إنجازيٍّ تأثيريٍّ، ويُعدُّ نشاطًا ماديًّا نحويًّا يتوسَّل أفعالاً قوليَّةً؛ لتحقيق أغراض إنجازية؛ كالطلب، والأمر، والوعد والوعيد، وغايات تأثيرية، تخصُّ ردود فعل المتلقي؛ كالرفض والقبول، ومن ثَمَّ فهو فعلٌ تأثيريٌّ؛ أي: يكون ذا تأثير في المخاطب اجتماعيًّا أو مؤسساتيًّا. وقسَّم «أوستن» الفعل الكلامي الكامل إلى ثلاثة أفعال فرعية[٥]:

(١) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، نحلة (ص١٥).
(٢) ينظر: المقاربة التداولية، أرمينكو (ص٨٤).
(٣) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، النحلة (ص٥٢).
(٤) للاستزادة ينظر: مدخل إلى اللسانيات التداولية، دلاش (ص٢٢).
(٥) للاستزادة ينظر: التداولية عند العلماء العرب، صحراوي (ص١٠).

أ- **فعل القول أو الفعل اللغوي:** هو الذي ينتج عنه معنى محدد، وهو المعنى الأصلي.

ب - **الفعل الإنجازي أو الفعل المتضمن في القول:** هو ما يُؤدِّيه الفعل اللفظي من معنى إضافي، يكمن خلف المعنى الأصلي؛ أي: ينجز الأشياء والأفعال الاجتماعية بالكلمات.

ج - **الفعل التأثيري أو الناتج عن القول:** هو الأثر الذي يحدثه الفعل الإنجازي في السامع.

(٢) الإشاريَّاتُ:

اهتمَّ بها العلماءُ قديمًا، من خلال أدوات الربط بين أجزاء الجملة وبين مجموعة الجمل، واهتمامهم ببعض الجوانب الصرفية والنحوية والدلالية، ليهتمَّ بها حديثًا عُلماءُ التداولية، واعتبروا أنَّ «النصَّ يتألَّفُ من عدد ما من العناصر، تُقيم فيما بينها شبكةً من العلاقات الداخلية التي تعمل على إيجاد نوع من الانسجام والتماسُكِ بين تلك العناصر، وتُسهم الروابط التركيبية والروابط الزمنية والروابط الإحالية في تحقيقها»[(١)].

وهي وحدات لغوية تتواجد في جميع لغات العالم، وهي عدَّةُ أنواعٍ:

أ- **الإشارياتُ الشَّخصيَّةُ:** وهي تمثل الضمائر الدَّالة على المُتكلِّم والمُخاطَبِ والغائب.

ب - **الإشارياتُ الزَّمنيَّةُ:** وتُمثلها ظروف الزمان بصورة عامَّة، وقد تدلُّ العناصر الإشارية على الزمان الكونيِّ «يوم الجمعة، جيل المستقبل»، والنَّحويِّ «ماضي، مضارع، أمر».

ج- **الإشارياتُ المكانيَّةُ:** وتُمثلها بصورة عامة ظروف المكان، ولعلَّ أكثر الإشاريات المكانية الواضحة هي: هذا، ذاك. وظروف المكان: هنا، هناك، تحت.

(١) دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، بحيري (ص٧٨).

د- **الإشاريات الاجتماعية:** ألفاظ تشير إلى العلاقة الاجتماعية بين المتكلمين والمخاطبين من حيث هي علاقة رسمية، أو غير رسمية، أو علاقة حميمة أو غير حميمة...الخ.

(٣) الافتراضُ المَسبقُ (السابق)[١]:

يعني أنَّ اللُّغة مجموعة رُموزٍ وإحالاتٍ مرجعيَّةٍ، ينطلق الأفراد (المُتخاطِبُون) من مُعطياتٍ أساسيَّةٍ مُعترفٍ بها، لا يُصرِّح بها المُتكلِّمون، وإنَّما تُشكِّل خلفيَّةَ التَّبليغِ الضروريَّة لنجاح العملية التبليغيَّة، فقولنا: كيف حال زوجتك وأولادك؟ يفترض مُسبقًا أن يكون المسؤول عنه أبناء وزوجة، وأنَّ السائل له علاقة حميمة مع المسؤول.

(٤) الاستلزامُ الحواري: وهو نوعان:

١- **استلزام عرفي:** ما تعارف عليه أصحاب اللغة، ولا يتغير بتغير السياق، كأن نراعي التذكير والتأنيث في الضمائر، والعدد، والموصولات، وغيرها.

٢- **استلزام حواري:** وهو ما يتغير بتغير السياق، أو وجود معنى قريب ومعنى بعيد للكلام[٢].

- **أهـمُّ مبادئِ التَّداوليَّةِ:**

أولاً: مبدأ التَّعاون: أنَّ المُتحادثين يتعاونون لاستمرار الحديث من خلال المساهمة والمشاركة في الحدث الكلامي المتواصل. ومبدأ التعاون بين المرسل والمرسل إليه.

وهو مبدأ حواري عام يشتمل على أربع قواعد هي:

١. **قاعدة الكمّ:** مفاد هذه القاعدة أن تكون إفادة المخاطب على قدر حاجته.

٢. **قاعدة الكيف:** أن يقول المتكلم ما يعتقد أنه صحيح، ولا يقول ما ليس له عليه دليل.

(١) ينظر: مدخل إلى اللسانيات التداولية، دلاش (ص٣٤).

(٢) للاستزادة ينظر: الاستلزام الحواري في التداول اللساني، أدراوي (ص١١٧)، وآفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، نحلة (ص٣٥-٣٦)، والتداولية وآفاق التحليل، شيتر (ص١٠).

٣. **قاعدة المناسبة أو العلاقة:** ويقصد بذلك أن يكون الكلام ذا علاقة بالموضوع.

٤. **قاعدة الطريقة:** وهي أن يكون المتكلم واضحًا ومحدّدًا، فيتجنب الغموض واللبس.

ثانيًا: مبدأ التأدُّب: وهو الذي يفرض على المتحدثين أن يحترم بعضهم بعضًا في الكلام(١).

وبعد، فيما سبق تعرَّفنا بإيجاز الدراسات النحوية والتداولية، وظهر لنا كثيرًا من أوجه التباين أو التوافق فيما بينهما، وقد وضع «ليتش» عدة نقاط أساسية انطلق منها إلى التمييز بين الرؤية التداولية والرؤية النحوية، **تتمثَّل هذه النقاط فيما يلي**(٢):

– الدلالة سلطة قاعدة (نحوية) أمَّا التداولية فهي تحكم مبادئ بلاغية.

– قواعد النحو عرفية، أمَّا مبادئ التداولية فهي ليست عرفية، تتعلق بالأهداف المحادثاتية.

– إن التداولية العامة تربط المعنى أو المعنى النحوي للملفوظ ما بقوة التداولية أو قوة فعل الكلام، وربّما تتمثل هذه العلاقة نسبيًّا في الكلام المباشر وغير المباشر.

– إنَّ التطابقات النحوية تعرف بدقة بواسطة تخطيطات قواعدية، أمَّا التطابقات التداولية فتعرف بدقَّة المشكلات وحلّها.

– التفسيرات النحوية شكلية، أمَّا التفسيرات والشروح التداولية، فهي ابتداءً وظيفية.

– إنَّ النحو تجريدي خالص، أمَّا التداولية فنصية وتتعلق بالترابط التواصلي بين الأفراد.

– إنَّ النحو فصول منفصلة ومُحَدَّدة، أمَّا التداولية فتوصف بأنها تقديرات مستمرة وغير مُحَدَّدة.

(١) ينظر: المقاربة التداولية، أرمنيكو (ص٩٠).

(٢) ينظر: التداولية البعد الثالث في سيميوطيقا موريس، بلبع (ص٧٢).

المبْحَثُ الأوَّلُ: المِعْيَارِيَّةُ فِي الدِّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّةِ

المنهج المعياري هو منهجٌ يعمل على وضع القواعد اللغوية وفق معايير معينة، لتحقيق الصواب اللغوي والبعد عن الخطأ. والمنهج المعياري قائمٌ على فرض القاعدة، وينأى عن الوصف، ويتأوَّل لما خرج عن القواعد التي يصوغها بأحكام شتى أو يحكم عليها بالشذوذ والقلة، إن لم يجد لها تأويلًا مُناسبًا؛ أي: يحصر الصواب اللغوي في تراكيب بعينها أو لمحاولة وضع ضوابط الصحة اللغوية، ويحاول فرض ذلك على المتكلم. يقول ابن جنّي عن النحو: «هو انتحاء سمْتِ كلام العرب؛ ليلحق مَنْ ليس مِنْ أهل العربية بأهلها في الفصاحة»[(١)].

وعليه، فالمعيارية لازمت الدراسات النحوية، والنحو المعياري يسعى بمنهجه المعياري إلى ضوابط القواعد وتصحيحها وتقويمها على وجهتها الصحيحة، وكذا تحديد المعايير والقواعد لتصحيحها. والمعيارية «ذلك المنهج الذي سار عليه النحو العربي القديم، ولا يزال النحو المدرسي أو التعليمي العربي يسير عليه، ويقصد به تحديد الأنماط اللغوية المستعملة والقواعد التي تضبط صحة الكلام، وتحفظ اللغة ملفوظة ومكتوبة»[(٢)].. فالمنهج المعياري هو الطّريقة المتّبَعَة في صياغة الألفاظ والعباراتِ عن طريق القياسِ، ومُراعاة المستوى الصّوابي في الاستعمال. يقول تمام حسان عن المنهج المعياري: «معيار لغوي يرضى عن الصواب، ويرفض الخطأ في الاستعمال، وهو الصوغ القياسي لا يمكن النظر إليه باعتباره فكرة يستعين الباحث بواسطتها في تحديد الصواب والخطأ اللغوي، وإنما هو مقياس اجتماعي يفرضه المجتمع اللغوي على الأفراد، ويرجع الأفراد إليه عند الاحتكام في الاستعمال»[(٣)].

وجاءت اللسانيات الحديثة لتعتمد الوصفية وغيرها مناهج لها، وتبتعد بعض

(١) الخصائص، ابن جني (١/ ٣٥).
(٢) المعيارية هذا المنهج الذي حفظ وحدة العربية، عمايرة (ص١).
(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية، حسان (ص٧٢).

الشيء عن المعيارية المتشددة التي انتهجها الدرس النحوي القديم. ومن المشهور أنَّ القواعد النحوية العربية قد بدأت وصفية ثم صارت معيارية فيما بعد [١].

ومن مظاهر ذلك بإيجاز ما يلي:

١ - **محاولة وضع قواعد مطردة:** لقد بذل النَّحويون العرب جهودًا مخلصة جبارة في سبيل وضع قواعد النحو العربي، وهي أهم أعمدة الدرس النحوي، وقَدْ شَهِدَ **اِبْنُ مَضَاءٍ الأندلسيُّ** (ت٥٩٢هـ) - بِالرّغْمِ عن عدَائِهِ اَلشَّدِيْدِ لِلنُّحَاةِ- إلا أنه شَهِدَ لَهُمْ؛ حَيْثُ يَقُوْلُ: «وَإِنِّي قد رأيت اَلنَّحْوِيِّين، قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب مِنْ اللَّحْنِ، فَبَلَغُوا مِنْ ذلك إلى الغاية التي أَمُّوا»[٢].

وفي هذا الشأن يقول **المُسْتَشْرِق اَلأَلْمَانِيُّ (يُوهَان فِك)**: «ولقد تَكَلَّفتْ اَلْقَوَاعِد التي وضعها النُّحَاةُ العرب في جهد لَا يعرف اَلْكَلَل، وَتَضْحِيَة جديرة بِالإعجاب؛ بِعَرْضِ اَلْفُصْحى وَتَطْوِيْرِهَا فِي جميعِ مظَاهرهَا مِنْ نَاحِيَة الأَصوات وَالصِّيَغِ، وتركيب الجمل ومعاني اَلْمفردات على صورة شاملة، حتى بلغت كتب اَلْقَوَاعِدِ اَلأَسَاسِيَّةِ عندهم مستوى مِنْ اَلْكمال لا يسمح بِزيادة لِمُسْتَزِيد»[٣].

ومن الواضح الجلي في التراث النحوي العربي عِنَايَة النُّحّاة بِتَطْبِيق قَواعدهِم ومحاولة اطرادها، فلقد بذل اَلنُّحَاةُ اَلْعرب جُهُوْدًا جَبَّارَةً مَشْكُوْرَةً لِوَضعِ قَوَاعد اَلنَّحو اَلْعربِيِّ، لَكِنَّ اَلنُّحَاةَ قد بالغُوا فِي فَرْضِ هذه الْقواعد وَاطْرَادِهَا، فهم «فرضُوْها على اَلْفُصحاء اَلْعربِ، وَفَرَضُوْهَا عَلَى اَلْفُحُوْل مِنْ الشُّعراء، ثم فرضوْهَا فِي آخر اَلأَمْر عَلَى أصحاب اَلْقِرَاءَات»[٤].

فبعد أَنْ كان اَلنَّحو عَمَلِيَّة تَقُوْم «في مُبْتَدَئِهَا على اَلاسْتِقْرَاءِ وَالتَّقْعِيْدِ، فَأَصبحتْ

(١) للاستزادة ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، حسان (ص٤٨) وما بعدها.

(٢) الرد على النحاة، ابن مضاء (ص٨٠).

(٣) العربية، فك، ترجمة: عبد الحليم النجار (ص٢).

(٤) من أسرار اللغة، أنيس (ص٢٠٩).

بعد زمن تَقُوم على اَلْقَاعدةِ واَلتَّطْبِيْق، وَخَلَفَ بعد اَلرَّعِيْل اَلأَوَّل مِنْ رجالها خَلْفٌ وَقَفُوا مِنْ النَّحو مَوْقِف اَلْمُتكَلِّمِيْنَ من الدِّيْن.. فجعله اَلنُّحَاةُ فلسفة وقضايا مِعْيَارِيَّةً وَمَنْطِقِيَّةً أَيْضًا، حَتَّى أَصْبَح اَلطَّابَع اَلْمُمَيِّزُ لِلنَّحْوِ اَلْعَرَبِيِّ أَنَّه يُعَدُّ مجهودًا دراسيًّا لُغَويًّا؛ بِقَدْرِ مَا تَحَوَّل إِلَى مَجْهُود فِكْرِي مِنْ اَلطِّرَازِ اَلأَوَّلِ»[١].

وإنَّ النحاة قد «أسرفوا في قِياسهم، وابْتَكَروا في اللُّغة أُصُولاً وَقَوَاعِدَ؛ رَغْبَةً منهم فِي اطِّرَاد اَلإِعراب وانْطِبَاقِهِ على كُلِّ أُسْلُوبٍ أَوْ اِنْطِبَاق كُلِّ أُسْلُوب عليهِ»[٢].

٢- المبالغة في الاعتماد على القياس كأحد أصول النحو العربي: القياس: «حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»[٣]. أو هو قياس ظاهرة ما على ظاهرة أخرى منصوص عليها أو مسموعَة، والقياس أساس من أسس وضع القواعد النحوية والصرفية واطِّرادها. والنّحاة الأوائل قاسوا اللغة على ما تكلّم به العرب، وأمَّا الشَّاذ المنكر، فلا يقاس عليه، وبالغوا في الاهتمام بالقياس، يقول ابن الأنباري: «اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقَّق؛ لأنَّ النحو كله قياسٌ، ولهذا قيل في حَدِّه: النحو علم بالمقاييس المُستنبَطَة من استقراء كلام العرب، فمَنْ أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يعلم أحد من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلالة القاطعة»[٤].

٣- تحديد الزمان والمكان لِمَنْ تُؤخذ منهم اللغة: من مظاهر المعياريّة في وضع القواعد النحوية العربي مراعاة زمان الفصاحة ومكانها، حيث لم يُؤخذ عن المولّدين، ولم يؤخذ عن قبائل التخوم وطرق التجارة... وقد بدأتْ أُولى خطوات وضعِ اَلْقَوَاعِدِ اَلنَّحْوِيَّة بِمَرْحَلَة جمع اللّغة اعتمد فيها اَلْعُلَمَاءُ على اَلسَّماعِ شَفَاهَةً مِنْ أَفْوَاه العرب أَنْفُسهم، فقد حَدَّدَ اللُّغَوِيُّون العرب إِطَارًا مَكَانِيًّا يَقْبَلُوْنَ منه اَللُّغَةَ، فَخَصُّوا

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية؛ حسان (ص١٧٠).
(٢) من أسرار اللغة، أنيس (ص١٩٩).
(٣) الإعراب في جدل الإعراب، ابن الأنباري (ص٤٥).
(٤) الاقتراح في أصول النحو، السيوطي (ص١٧٩).

أَمَاكِن وَقَبَائِلَ بِعَيْنِها لِتَوَغُّلِهَا فِي العروبة والْفصاحة وَتَمَكُّنِهَا؛ كَقَبَائِلِ وسط اَلْجزيرة اَلْعَرَبِيَّةِ، وَابْتَعَدُوا عن اِعْتِمَاد ما جاء على لسان اَلْقَبَائِل اَلْوَاقِعَة في أطراف اَلْجَزِيْرَة وَالْمُتَاخِمَةِ لِلْفُرْسِ أَوْ اَلرُّوْمِ ...الخ، وَحَدَّدُوا إِطَارًا زَمَانِيًّا يَنْتَهِي بِنِهَايَةِ اَلْقَرْنِ الثَّانِي اَلْهِجْرِي لِلْقَبَائِلِ التي في أطراف الجزيرة اَلْعَرَبِيَّة، وَحَتَّى نِهَايَة اَلْقَرْنِ الرَّابِعِ بِالنِّسْبَةِ لِلْقَبَائِلِ اَلْوَاقِعَةِ فِي وسط اَلْجَزِيْرَة اَلْعَرَبِيَّة، ينقل السيوطي:«وبالجملة فإنه لم يُؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري مِمَّن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم..»[(١)].

٤- **وضع تقسيمات للكلام:** فمثلاً نجد سيبويه إمام النحاة يقسم الكلام العربي قائلاً: «فمنه مستقيم حسنٌ، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فأما المستقيم الحسن فقولك أتيتُك أمْسِ وسآتيك غداً. وأمَّا محال فأن تَنقض أوَّلَ كلامك بآخِره فتقولَ: أتيتك غداً وسآتيك أمس. وأمَّا المستقيم الكذب فقولك: حَمَلتُ الجبلَ وشربت ماء البحر ونحوه. وأمَّا المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه؛ نحو قولك: قد زيداً رأيت وكي زَيدٌ يأتيك، وأشباه هذا. وأمَّا المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمسِ»[(٢)].

ويُقسِّمُ النحويون العرب المسموع عن العرب إلى أربعة أقسام:

النّوع الأول: مطّرد في القياس والاستعمال معًا: وهذا هو الغاية في الفصاحة.

والثّاني: مطّرد في القياس، شاذّ في الاستعمال.

والنّوع الثالث: مطّرد في الاستعمال شاذّ في القياس: وهذا النّوع يُحفظ، ولا يقاس عليه: يُحفظ ويستعمل لأنّه الثّابت، ولا يقاس عليه لمخالفته القواعد العامّة.

والنّوع الرّابع: شاذٌّ في القياس والاستعمال معًا[(٣)].

(١) ينظر: الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي، تحقيق: محمود فجال (ص٩١).

(٢) الكتاب، سيبويه (١/ ٢٥-٢٦).

(٣) ينظر: الخصائص، ابن جني (١/ ٩٩)، والمنصف، ابن جني (ص٣٤٦).

٥- **اللجوء إلى التقدير والافتراض والتوهم والتأويل:** والقصد من ذلك تقدير جمل وافتراضها على أساس توجيه الكلمات المتضمنة فيها توجيهًا إعرابيًّا، تفقد بموجبه الجملة أو الجمل تكافأها الدلالي، فتخرج من حيز المعقول والمفهوم، ففي جملة (زيد في الدار) يقدرون لها (زيد مستقر في الدار) أو (زيد استقر في الدار). فالتَّقديرُ «وَسيلة من أهمِّ وسائل التَّأويل التي يلجأ إليها عالم اللُّغة لتفسير اَلْمُخالفَة التي قد تَحْدُثُ بين اَلْقَاعِدَة أَوْ القَانُونِ اللُّغويِّ وبين النُّصوص اَلْمُسْتَعْمَلَةِ؛ رَغْبَةً فِي تَحْقِيْقِ قَدْرٍ مُناسبٍ مِنْ التَّوافُقِ بَيْنَهُمَا»[١]. و«التَّقدير من الأُمور التي تحتاج في عملها إلى إعْمَالِ اَلْفِكْرِ وَالْعَقْلِ، خَاصَّةً أَنَّ مجال عَمَلِهَا هو الجانب اَلْخَفِيُّ غير الظَّاهِرِ من الأَشْيَاءِ»[٢]، و«التَّقدير صِرَاعٌ من وراء النَّصِّ لُمحَاولة إخضاعه لِقَاعِدَةٍ ما؛ وَإِنْ لَمْ يُغيرْ ذلك طريقةَ نُطْقِهِ شَيْئًا، وَقَدْ اِخْتَلَفَتْ اِتِّجَاهَاتُهُ وَمَناحِيهُ؛ لأَنَّهُ قَائِمٌ عَلَى الاجْتِهَادِ الشَّخْصِيِّ واَلْبَرَاعَةِ الذَّاتِيَّةِ اَلْبَعِيْدَيْنِ عَنْ اللُّغَةِ».[٣]

والتَّأويلُ: هُو «صرف الكلام عن ظاهره إلى وُجُوهٍ خَفِيَّةٍ لِتَقْدِيرٍ وَتَدَبُّرٍ، وَأَنَّ النُّحاةَ قَدْ أَوَّلُوا الكَلَامَ وصَرَفُوْهُ عَنْ ظَاهِرِهِ؛ لِكَي يُوافِقَ قَوَانِيْنَ النَّحْو وأَحْكَامِهِ»[٤]، والتَّأويلُ أيضًا «مُحاولةُ إِرْجاعِ النُّصُوصِ الَّتِي لَمْ تَتَوَفَّرْ فِيْهَا شُرُوطُ الصِّحةِ نَحْوِيّاً إلى مواقِفَ تَتَّسِمُ بِالسَّلامَةِ النَّحويَّةِ، أو بِتعبيرٍ آخر هُو: صَبُّ ظواهر اللُّغة المُنافِيَة لِلْقَواعد في قوالب هذه القَوَاعِدِ»[٥].

والتَّأويلُ كثيرٌ في ثَنَايَا اللُّغةِ والتُّراثِ النَّحويِّ، ولذلِكَ قالَ **سيبويه**: «وليسَ شِيءٌ مِمَّا يَضْطَرُّوْنَ إِلَيْهِ إِلَّا وَهُمْ يُحَاوِلُونَ بِهِ وَجْهًا»[٦]. وإِنَّ ظَاهِرَةَ التَّأْوِيْلِ تَشِيْعُ فِي

(١) الحذف والتقدير في بنية الكلمة، سعد (ص١١).
(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.
(٣) تحصيل عن الذهب بهامش الكتاب، الشنتمري (١/ ٤٧٠).
(٤) أصول النحو، عيد (ص١٨٥).
(٥) الحذف والتقدير، أبو المكارم (ص٢٠٠).
(٦) الكتاب، سيبويه (١/ ٣٢).

مُؤَلَّفَاتِ النَّحْوِ الْمُخْتَلِفَةِ، فهي «تَدُور في فَلَكِ حَمْلِ النَّصِّ عَلَى ظَاهِرِهِ لِتَصْحِيْحِ الْمَعْنَى أو الأَصْلِ النَّحْوي»(١).

وإنَّ النُّحاةَ «قَدْ أَوَّلُوا الكَلامَ وحَرَّفُوهُ عَنْ ظاهِرِهِ؛ كَي يُوافِقَ قَوانينَ النَّحْوِ وَأَحْكَامِهِ»(٢). ويرى **تمَّام حسَّان** أنَّ «التَّأويلَ لم يَكُنْ إِلَّا لأمرين لا ثالثَ لَهُمَا، وهما: **الأَوَّلُ**: عَدَمُ صِدْقِ القَاعِدَةِ عَلَى بَعْضِ مَا سُمِعَ. **والثَّاني**: حِرْصُ النُّحَاةِ عَلَى تَفْسِيْرِ كُلِّ مَا سُمِعَ فِي ضُوْءِ الأُصُوْلِ وَالْقَوَاعِدِ»(٣).

ويرى العلماءُ أنَّ «حقيقة التأويل والتقدير، وعملها في النَّص ومكانهما منه ضرورة استجوبتها سماحة اللغة وحسن مطاوعتها، ولا حيلة لأحد في دفعها ما بقيت اللغة على ما خلقها الله؛ مُحتفظة يتمتها الأصيل وخصائصها المتميزة»(٤)، وهذا يعنى أن من التأويل ما هو ضروري وتتطلَّبه اللغة والنحو لاستجلاء المعنى وخاصة أن «علماء اللغة لم يخلقوا التأويل والتقدير خلقًا، ولا يكاد القول فيهما يكون ارتجالًا، ولكنهم اعتمدوا فيها على مبادئ سليمة وأصول مقررة، فقاسوا النظير على النظير، واستدلوا بالحاضر على الغائب، ورأوا المحذوف في المذكور، تهديهم رواية وأسرهم، وملاحظة بارعة، وتجربة طويلة وحس لغوى كير مدخول»(٥).

والحقُّ أنَّ النُّحاةَ «حينما كانوا يبدون آراءهم في المسائل لم يكونوا يصدرون عن موقف شخصي أو ميل فردى أو ذكاء حُرّ، وإنما كانوا يُقيدون أنفسهم بهذه القواعد العامة، ويجتهد كلٌّ منهم في العثور على القاعدة التي تنطبق على المسألة التي يتصدَّى لها فيصدر رأيه مُطابقًا لهذه القاعدة»(٦).

(١) التأويل النحوي في القرآن، الحموز (١/ ١٠).
(٢) أصول النحو العربي، عيد (ص١٨٥).
(٣) الأصول، حسان (ص١٦٠).
(٤) من قضايا اللغة والنحو، ناصف (ص٨٨).
(٥) المرجع السابق نفسه (ص٩١- ٩٢).
(٦) الأصول، حسان (ص٢٠٩).

وبالجملة فقد كثر لجوء النحويين العرب إلى التأويل والتقدير والافتراض والتوهم، فنجد الإعراب التقديري والإعراب المحلي والإضمار والاستتار وغير ذلك، يقول سيد رزق الطويل: «إن كل هذه التصورات تهدف إلى أن تنسجم القاعدة مع نفسها ومع المسموع عن العرب، وهو لون من التصور قريب من التوهم»[١].

ومعلومٌ أنَّ «الغاية التي نشأ النحو العربي من أجلها، هي ضبط اللغة وإيجاد الأداة التي تعصم اللاحنين من الخطأ، وهذه الغاية فرضت على هذا النحو أن يتَّسم في جملته بسمة النحو التعليمي لا النحو العلمي أو بعبارة أخرى أن يكون في عمومه نحوًا معياريًّا لا نحوًا وصفيًّا»[٢].

وإنَّ النحو التقليدي يتصف بالمعيارية اتصافًا شديدًا، ويراه النحاة كما لو كانت مهمته صياغة مستويات الصواب وفرضها -إن لزم الأمر- على متكلمي اللغة[٣]. وبهذا التقدير تنعت اليوم دراسات الأقدمين أو السالكين مسلكهم بأنها معيارية، والقصد أنها تحتكم إلى المعيار فترضخ الاستعمال إليه... وعليه المعيارية منهج لازم كثيرًا من الدراسات النحوية لكثير من اللغات قديمًا، ويرى كثير من العلماء أنَّ النحو قائمٌ على «ما يجب أن يكون»، واللسانيات - بما فيها التداولية- قائمة على «ما هو كائنٌ».

(١) ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية، الطويل (ص ٨٩).
(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، حسان (ص١٣، ١٠٣).
(٣) ينظر: اللغة وعلم اللغة، ليونز (ص٧٤).

المَبْحَثُ الثَّانِي: الْمَعْنَى بَيْنَ الدِّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّة والتَّدَاوُلِيَّةِ

يؤكدُ التداوليون أنَّ هدفهم الأسمى دراسة كل ما يضمن تداول المعنى بوضوح وانتقاله من المتكلم إلى المخاطب؛ سعيًا لإنجاح عملية التواصل اللغوي، ومراعاة دراسة كل ما من شأنه تحقيق هذا الهدف؛ من عناصر لغوية وغير لغوية؛ كالمقام والمتكلم والمخاطب، وغير ذلك..

ولقد كان المعنى أيضًا قطب اهتمام الدراسات النحوية العربية[١]، فالوظائف النحوية من أهم موضوعات النحو العربي، تركزت حول المعنى وبيانه ووضوحه وتوكيده، وعلم النحو بصفة عامة يهتم بدراسة المعنى أينما وجد؛ في المفردات كان أم التراكيب؛ وذلك لأنَّ النحاة يؤكدون أنَّ «المعنى هو أساس الدراسات اللغوية، وهو هدف اللغويين والنحاة وغيرهما»[٢].

إنَّ الإعرابَ إبانةٌ للمعاني المختلفة[٣]، والإعراب علم للمعاني[٤]. والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني[٥]. **والأدلة كثيرة، منها:**

١- **الإعراب فرع المعنى:** الإعرابُ محور الدرس النحوي وعماده، فالنحو «علم الإعراب»، وهو «من العلوم الجليلة التي خُصَّت بها العربُ، فهو الفارقُ بين المعاني المتكافئة»[٦]، و«الإعراب فرع المعنى»[٧].وللإعراب تعريفات عدة، كلُّها تدور حول مفهوم واحد، هو«الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها»[٨].

(١) لاستزادة ينظر: المعنى والنحو، جاد الكريم (ص٥) وما بعدها.
(٢) دراسات في علم اللغة، بشر (ص١٧٠).
(٣) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش (١/ ٧٨)، وهمع الهوامع، السيوطي (١/ ١٤).
(٤) ينظر: الأشباه والنظائر، السيوطي (١/ ١٨).
(٥) ينظر: همع الهوامع، السيوطي (١/ ٩٣).
(٦) الصاحبي، ابن فارس (ص٣١).
(٧) البرهان في علوم القرآن، الزركشي (١/ ٣٠٢).
(٨) شرح المفصل، ابن يعيش (١/ ٧٢)، وينظر: البرهان، الزركشي (١/ ٣٠٢).

وإنَّ دور الإعراب المهم لا يستطيع أحد إنكاره، يقول عبد القاهر الجرجاني: «قد عُلِمَ أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون الإعراب هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه، ولا يُنْكِرُ ذلك إلا مَنْ يُنْكِرُ حسَّه، وإلا من غالط في الحقائق نفسه»[١]، ويرى ثعلب أنَّ «الإعراب لا يفسد المعنى، فإذا كان الإعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب»[٢].

ويرى السيوطي أنَّ «العلامة الإعرابية علم لمعانٍ مُعتورة، يتميَّز بعضها عن بعض، فالإخلال بها يُفضي إلى اِلْتِبَاسِ المعاني وفوات ما هو الغرض الأصلي من وضع الألفاظ وهيئاتها..»[٣].

ولم يكن إصلاحُ الإعراب من أجل المعنى بِدْعَةً ابتدعها النحاة، بل لأنهم كانوا يرون أن العرب «قد تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى تفسد الإعراب لصحة المعنى»[٤]، وتابعهم النحاة «إذ جعلوا لكلِّ وجه من أوجه الإعراب معنى»[٥]، فـ«إنْ أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه»[٦].

٢- **الجملة موضوع النحو**: الجملة كلام يَحْسُنُ السُّكوت عليه، وهي محور الدرس النحوي؛ لأن «كل جملة صحيحة نحويًّا تعدُّ جملة مستقيمة، ولكن الحكم على هذه الاستقامة بالحسن والكذب يتعلَّق بالمعنى الذي تفيده عناصر الجملة عندما

(١) دلائل الإعجاز، الجرجاني (ص٧٥).
(٢) طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي (ص١٣١).
(٣) الأشباه والنظائر، السيوطي (٥/ ٢٠١).
(٤) المحتسب، ابن جني (٢/ ٢١١).
(٥) مغني اللبيب، ابن هشام (٢/ ٦٢٧).
(٦) الخصائص، ابن جني (١/ ٢٨٣)، والأشباه والنظائر، السيوطي (٢/ ٢١١).

تترابط نحويًّا»[١]. إنَّك «تؤدي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلا بضمِّ كلمة إلى كلمة، وبناء لفظة على لفظة»[٢]؛ ولذلك اهتم النحاة بالمعنى، فهو هدفهم الأسمى وجُلُّ مقصدهم، كما يضع «البحث الحديث هدفه دراسة التركيب الشكلي لعناصر الجملة وسيلة للتعبير عن معنى، ومن ثَمَّ يُعتبر المعنى قُطبًا مهمًّا في دراسة بناء الجملة»[٣].

يقول ابن مالك عن موضوع النحو وأهمية المعنى:

كلامنا لفظٌ مفيدٌ كاستقم اسمٌ وفعلٌ ثم حرفٌ الكلم

ويقول سيبويه عن الكلام: «فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وها هو محال كذب..»[٤]. والمحال عند سيبويه: ما لا يصحُّ له معنى؛ لأنه ليس له معنى، ولا يجوز فيه صدقٌ ولا كذبٌ. والأصل أنْ «يُوضع الكلام للفائدة، فإذ لم تتحقق الفائدة والمعنى فلا جملة»[٥]. فالفاعل «هو الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل، وهو والفعل يُكوِّنان جُملًا يستغنى عليها السكوت، وتتمُّ بهما الفائدة للمُخاطب».[٦] وهكذا في معظم مسائل النحو.

٣- **وضوح المعنى وأمن اللبس والبعد عن الغموض**: فمن المعروف أنَّ اللغة أساس العملية التواصلية بين أفراد المجموعة اللغوية الواحدة، وحتى تُحقق هذه العملية الغاية المرجوة منها - وهي التعبير عن أغراض المتكلمين - لابد من توافر شرط الإفادة فيها، لأنه بها تقع الإبانة ويتحقق الإفهام، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بالابتعاد عن اللبس، فاللَّبسُ محذورٌ «ومن ثَمَّ وضع له ما يُزيله إذا خِيفَ، واستغني

(١) النحو والدلالة، عبد اللطيف (ص٦٣).
(٢) دلائل الإعجاز، الجرجاني (ص٣٥).
(٣) علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، حجازي (ص٤٣).
(٤) الكتاب، سيبويه (١/ ٢٥).
(٥) الأصول في النحو، ابن السراج (١/ ٧٣).
(٦) ينظر: المرجع السابق (١/ ٧١- ٧٥).

عن لحاق نحوه إذا أُمِن»[١].

ويزخر الدرس النحوي العربي بإشارات وعبارات ومظاهر شتَّى تُؤكِّد حرص النحويين العرب على أمن اللبس والبعد عن الغموض والاستغلاق. وعلى ما تقدَّم أفرد الزركشي في مؤلفه «البرهان في علوم القرآن» بابًا تحت عنوان «إزالة اللبس حيث يكون الضمير يوهِم أنه غير مراد»[٢].

وعقد السيوطي في «الأشباه والنظائر» فصلًا تحت عنوان «اللَّبْسُ محذور»[٣]، عرض فيه للأساس الذي هيكل عليه النحاة قواعدهم..، فاللَّبس محذورٌ عندهم، ولا ينبغي إلا أن يكون كذلك، ولهذا بحثوا الأشباه والنظائر التي يمكن أن يقع الخلط واللبس فيها، كي تجتنب[٤].

وتحدَّث ابن هشام في الجهات التي يدخل الاعتراض منها على المعرب، حديثًا مُفصَّلًا عن اللبس[٥]، عرض فيه لنماذج من التراكيب المحتملة لأكثر من وجه. وإن «الفائدة والصواب وأمن اللَّبس حين تُوضع ثلاثتها في صورة مبدأ عام؛ فإنه يحكم كل نشاط قام به النحاة»[٦] في الدرس النحوي[٧].

٤- **العمل على توكيد المعنى**: التوكيد من المعاني النحوية، وهو أحد أبواب النحو العربي، وله أنواعه ومظاهره، كالتوكيد اللفظي والتوكيد المعنوي، والتوكيد بالنون وبقد أو بلقد، والتوكيد بإن أو بأن وبإن واللام...الخ. يقول ابن جنى عن التوكيد وأهميته: «اعلم أن العرب إذا أرادت المعنى مكَّنته واحتاطت له فمن ذلك

(١) الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي (١/ ٢٩٢).
(٢) البرهان في علوم القرآن، الزركشي (٢/ ٤٨٨) وما بعدهما.
(٣) الأشباه والنظائر، السيوطي (١/ ٢٩٠) وما بعدها.
(٤) ينظر: أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي، بلحبيب (ص٢).
(٥) مغني اللبيب، ابن هشام (٢/ ٧٨١).
(٦) الأصول، حسان، (ص٢٠٨).
(٧) للاستزادة ينظر: أمن اللبس في النحو العربي، دراسة في القرائن، خورشيد (ص٦٧) وما بعدها.

التوكيد...»[١]، وبالتأكيد يُزيل توهُّم اللَّبس، كما تكمن فائدته في تمكين المعنى في نفس المخاطب وازالة الغلط في التأويل.

ويُؤكِّدُ ابن الأثير أنَّ التوكيد لا يُؤتى به في اللغة العربية إلا لمعنيين: «التوكيد المعنوي بألفاظه المخصوصة، والتوكيد اللفظي الذي يكرر فيه اللفظ تحقيقًا وتوكيدًا للمعنى»[٢]. والتوكيد المعنوي إنَّما هو « لتمكين معنى الاسم وتقرير حقيقته، وتمكين ما لم يثبت في النَّفس»[٣]... وعليه، فالمعنى هو الأساس في عملية التوكيد، ولذلك يجب مُراعاته، ونجد أن «النحاة دائمًا يسألون حول الوظيفة والغرض وفاعلية التركيب في التعبير عن معنى»[٤]. وغالبًا ما يرد لدى قول النحاة: «والمُعوَّلُ في هذا الباب وغيره على الفائدة؛ أي: المعنى»[٥]. وتنبع عناية النحاة بالمعنى من الإيمان بأنَّ «النحو ليس مجرد قاعدة تطبق، بل بحث في معاني التراكيب وأسرار حسنها وقوتها، وإن كان النحو ينطلق من المباني للوصول إلى غايته من المعاني»[٦].

٥- **الاتِّساع والتَّصرُّف في تركيب الجملة من أجل المعنى**: حيث يرى النحويون العرب أنَّ الجملة قد يحدث فيها من الاتِّساع والتَّصرُّف والتَّرخُّص والحذف أو التقديم والتأخير أو الزيادة أو التكرار أو الاعتراض والحشو، وليس كل ذلك إلا لتحسين المعنى وتوضيحه وبيانه، فمثلاً الاتِّساعُ «يأتي على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى»[٧]. ولذلك يشترط النحاة لوقوع الاتِّساع «أن يكون المخاطب فاهمًا المعنى»[٨].

(١) الخصائص، ابن جني (٣/ ١٠١).
(٢) المثل السائر، ابن الأثير (٢/ ٦٩) (بتصرف).
(٣) شرح المفصل، ابن يعيش (٢/ ٤٤).
(٤) علم اللغة، حجازي (ص٤٤).
(٥) الأصول، ابن السراج (١/ ٨٤).
(٦) ينظر: الأصول، حسان (ص٣٤٩، ٣٨٢).
(٧) الكتاب، سيبويه (١/ ١٠٩)، وينظر: شرح المفصل، ابن يعيش (٥/ ٨١).
(٨) النحو الدلالة، عبد اللطيف (ص٨٦).

وأنَّهُ «متى وُجِدَت الإفادة يُمكن أن يُوجد التَّسامح أو التَّرخُّص أو الاتِّساع اللُّغوي»[١].

ومن مظاهر الاهتمام بالمعنى في الدرس النحوي دراسة الاستغناء، وهو «استغناء العرب بكلمة أو أكثر عن طريق حذف بعضها أو تغيير صورتها أو الاستعانة بكلمة ليست من اشتقاقها لوجود قرينة، وذلك استحسانًا وطلبًا للخفَّةِ والاختصار، ولضَرْبٍ من البلاغة وتجويد المعنى»[٢]. ويرى ابن الأنباري أنه «قد يُستغنى بالحرف عن الحرف في بعض الأحوال إذا كان في معناه»[٣]، ويقول السيوطي: «وقد يستغنون بالشيء عمَّا هو في معناه»[٤].

ومن مظاهر اهتمامهم بالمعنى أيضًا دراستهم التقديم والتأخير، يقول سيبويه: «إنَّهم يُقدِّمُون الذي هم ببيانه أعنى»[٥]. ومن ذلك أيضًا دراسة الحمل على المعنى (التوهم) من الظواهر المشهورة في اللغة العربية والدرس النحوي وفيها دليل على أهمية المعنى ومكانته في الدرس النحوي، لذا سميت بهذا الاسم، وتوضح هذه الظاهرة مدى اهتمام العرب والنحاة بالمعنى، فلقد كان «التنقُّل من معنى إلى معنى كثيرًا في كلامهم»[٦].

والمقصود بالحمل على المعنى هو «أنْ يُعطى حكم الشيء ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما»[٧]. أو هو «حمل لفظ على معنى لفظ آخر، أو تركيب على تركيب آخر لشبه بين اللفظين أو التركيبين في المعنى المجازي، فيأخُذان حكمهما النحوي، مع ضرورة وجود قرينة لفظية أو معنوية تدلُّ على مُلاحظة اللفظ أو التركيب

(١) حاشية الخضري، الخضري (١/ ٩٧).
(٢) ينظر: الاستغناء بين العرب والنحاة، جاد الكريم (ص١٦) وما بعدها.
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري (٢/ ٤٨٥)، مسالة (٦٨).
(٤) الأشباه والنظائر، السيوطي (١/ ٧٨).
(٥) الكتاب، سيبويه (٢/ ٢١٢)، وينظر: المقتضب، المبرد (٢/ ٦٨)، والخصائص، ابن جني (٢/ ٣٨٢).
(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري (٢/ ٥١١)، مسألة (٧٠)، والأصول، حسان (ص٢١٧).
(٧) مغنى اللبيب، ابن هشام (٢/ ٦٧٤).

الآخرين، ويُؤمنُ معها اللَّبسُ»[1].

ومِمَّا سبق يتَّضح أنَّ المعنى هو قُطْبُ اهتمام الدرس النحوي؛ كما هو الحال في التداولية.

(١) الحمل على المعنى، مبروك (ص٦).

اَلْـمَبْحَثُ الثَّالِثُ: اَلأَفْعَالُ اَلكَلامِيَّةُ في الدِّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّةِ

تُعدُّ نظرية الأفعال الكلامية الركيزة الأساسية التي قام عليها الِاتّجاه التداولي، وهي من أهمِّ نظرياته، والفعل الكلامي بالمفهوم العام عند التداوليين؛ يعني: التَّصرُّف أو العمل الِاجتماعي أو المُؤسَّساتي الذي يُنجزه الإنسان بالكلام، ومن ثمّ فـ«الفعل الكلامي يُراد به الإنجاز الذي يؤدّيه المُتكلِّم بمجرد تلفظه بملفوظات معينة، ومن أمثلته: الأمر، والنهي، والوعد، والسؤال، والتعيين، والإقالة، والتعزية، والتهنئة... فهذه كلها أفعال كلامية»[١]... وهذا يتوافق مع أهمية اللغة وحدِّها عند ابن جني الذي يُعرِّفُها بقوله: «أصواتٌ يُعبِّرُ بها كُلُّ قومٍ عن أغراضهم»[٢]. وهذا يُؤكِّدُ أنَّ وظيفة اللغة تُؤدِّي دورًا أساسيًّا في الدرس التداولي.

والفعل الكلامي في اللغة العربية هو «المقاصد والمعاني والإفادات» التي تُستفادُ من صِيَغِ التَّواصُلِ العربي وألفاظه؛ كمعاني الأساليب العربية المختلفة، خبرية كانت أم إنشائية، ودلالات «حروف المعاني»، ودلالات «الخَوالف»، وأصناف أخرى من الصيغ والأساليب العربية... تُمثِّلُ «نظرية الأفعال الكلامية» في التراث العربي[٣]. ودُرست الأفعال الكلامية في التراث العربي ضمن مباحث علم المعاني «النحو العالي»، كمسائل الخبر والإنشاء.

ويُعرِّفُ **السكَّاكي** (ت:٦٢٦هـ) علم المعاني بقوله: «تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره»[٤].

ولقد عرف الدرس اللغوي العربي الأفعال الكلامية، فهناك **محاولة ابن كيسان**

(١) ينظر: التداولية عند العلماء العرب، صحراوي (ص١٠-١١).
(٢) الخصائص، ابن جني (١/ ٣٤).
(٣) ينظر: التداولية عند العلماء العرب، صحراوي (ص١٠).
(٤) مفتاح العلوم، السكاكي (ص١٦١).

(ت:٢٩٩هـ) الذي قسَّم الكلام إلى أربعة أصناف، هي: الإثبات والاستخبار والطلب لنوعية الأمر والنهي، بينما **قسَّم ابن قُتيبة** (ت:٢٧٦هـ) الكلام إلى الأمر والاستفهام والإثبات والرغبة.

أمَّا **نجم الدين الكاتبي القزويني** (ت:٦٧٥هـ) فقد قسَّم الإنشاء إلى قسمين: **إنشاء طلبي**: يشتمل على الأمر والالتماس والدعاء. **وإنشاء غير طلبي**: الذي يشمل: التمني والترجي والاستفهام والتعجب والقسم والنداء.

وأدقّ التقسيمات وأبرزها ذلك الذي **وضعه السكاكي** بتقسيمه الطلب إلى نوعين، حيثُ يقول: «والطَّلب إذا تأمَّلتَ نوعان: نوع لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول، وقولنا لا يستدعي أن يمكن أعم من قولنا يستدعي أن لا يمكن، ونوع يستدعي فيه إمكان الحصول»[١].

ولقد تنبَّه العرب إلى ظاهرة إجراء الكلام على مقتضى الحال، أو ما يمكن تسميته بظاهرة الأفعال الكلامية غير المباشرة، وحاولوا تقعيدها، **وبخاصة السكاكي** الذي حاول وضع قواعد وآليات فسر عن طريقها كيف تؤول الأقوال بغير ما صرحت بها صاحبها، وهي:

- تخرج المعاني الطلبية الخمسة الأصلية، حين يمتنع مقاميًّا إجراؤها على الأصل إلى معاني أخرى؛ كالإنكار والتوبيخ والزجر والتهديد وغيرها.

- في حال عدم المطابقة المقامية يتم الانتقال من معنى إلى معنى داخل معاني الطلب الأصلية نفسها، إذ يمكن أن يتولد مقاميًّا عن الاستفهام التمني، وعن التمني الاستفهام[٢].

ويرى **ابن فارس** (ت:٣٩٥هـ) أنّ الكلام ينقسم إلى معانٍ كثيرة، حصرها في عشرة وهي: «خبر واستخبار، وأمر، ونهي، ودعاء، وطلب وعرض، وتحضيض،

(١) ينظر: الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، صحراوي (ص١٥٠).
(٢) ينظر: نظرية الأفعال الكلامية وإعادة قراءة التراث العربي، بلخير (ص٧٣).

وتمنٍ، وتعجب»[١]. والخبر حسبه هو «ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه، وهو إفادة المخاطَب أمراً في ماضٍ من زمان أو مستَقبل دائم».[٢] يقول السيوطي(ت:٩١١هـ): «وقال الأخفشُ هي ستَّة: خبر، واستخبارٌ، وأمرٌ، ونهيٌ، ونداءٌ، وتمَنٍّ»[٣].

ويرى **رضي الدين الاستربادي** (ت:٦٨٤هـ) «أنَّ الجملة غير الخبرية، إمّا إنشائية، نحو: بعت وطلّقت، أو طلبية كالأمر والنهي والاستفهام والتَّمنِّي»[٤].

وبعد، فإنَّنا «نُلاحظ أنّ دراسة بعض المعطيات اللغوية بالملفوظات الإنشائية وغيرها من التراكيب المميزة لوضعيات تلفُّظ خاصة، تضع ضرورة ربط التداولية كذلك بعلم التراكيب -النحو- باعتبار أنَّ هذه المُعطيات هي ظواهر تركيبية وشكلية يُولِّدها التَّلفُّظ بواسطة استراتيجيات خطابية؛ للتعبير عن قيمة دلالية في شكل معادلة بين القول والفعل»[٥]. ويقول **مسعود صحراوي** في هذا الشأن: «إنَّ ظاهرة الأفعال الكلامية قد بُحثت في تراثنا من قِبل طائف متعددة، غير أنَّ البحث فيها في تضاعيف هذا التراث الضخم لم يكن مقصودًا، ولكن كثيرًا ما قصد به غيره، فاتخذت الظاهرة، وسيلة لا غاية، وجعلت مدخلاً لفهم علوم أخرى، وهي علوم لغوية في الغالب، فتوزعت الظاهرة بين فروع معرفية متعددة، وخاض فيها علماء أجلاء إلا أنهم لم يُفردوها بالبحث والتأليف ولا قصدوها لذاتها...»[٦]...

وبعدُ، فقد توافقت التداولية في اهتمامها بالأفعال الكلامية مع الدراسات النحوية، وبالتالي حدَّدت معايير وضوابط بعينها، وعن طريقها تتحدَّد الأفعال الكلامية دون غيرها من الأفعال.

(١) الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس (ص١٣٣).
(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.
(٣) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي (٣/ ٢٥٦).
(٤) شرح الكافية في النحو، الاسترابادي (ص٢٤).
(٥) ينظر: البراغماتية وعلم التركيب بالإسناد إلى أمثلة عربية، ابن طالب (ص١٢٦).
(٦) التداولية عند العلماء العرب، صحراوي (ص٧).

المَبْحَثُ الرَّابعُ: الاسْتِلْزَامُ الحوَارِي في الدِّراسات النَّحويَّة

لقد عرف الدرس النحوي العربي الاستلزام الحواري بنوعيه، العرفي والحواري، ومظاهر ذلك كثيرة والدلائل كثيرة، من ذلك اعتماد الجملة العربية على ركنين يتلازمان وهما «المسند والمسند إليه»، كما أكد النحاة العرب ضرورة مراعاة النوع «التذكير والتأنيث» في الجملة العربية، وكذلك مراعاة العدد «الإفراد والتثنية والجمع» و«الضمائر والأسماء الموصولة»..الخ.

وارتبطت أيضًا ظاهرة التقديم والتأخير بالاستلزام الحوار، فهي عملية تقوم بين المبني عليه والمبني، سواء أتقدم الكلام أم تأخَّر، كقولنا:أكرم زيد عمرًا، أو عمرا أكرم زيد، فالفعل وهو المبني عليه يحتاج إلى الفاعل والمفعول وهما المبنيان، سواء أكان الترتيب من الخاص إلى العام أم من العام إلى الخاص، وتترتب المباني من حول الفعل بحسب الأهمية المعنوية[1]...

ومن الأمثلة الدالة على إدراك الدرس النحوي الاستلزام الحواري **قول ابن يعيش** (ت:٦٤٣هـ): «"أبصرته"، و"شممته"، و"ذُقته"، و"لمسته"، و"سمعته". وكل واحد من أفعال الحواس يقتضي مفعولًا ممّا تقتضيه تلك الحاسةُ، فالبصر يقتضي مُبْصَرًا، والشمّ يقتضي مشمومًا، والسمع يقتضي مسموعًا، فكل واحد من أفعال هذه الحواس يتعدّى إلى مفعول مما تقتضيه تلك الحاسّةُ، تقول: "أبصرت زيدًا"؛ لأنه مما يُبْصَر، ولو قلت:"أبصرتُ الحديث أو القيام"، لم يجز؛ لأنّ ذلك ممّا ليس يُدرَك بحاسّة، وكذلك سائرها...»[2].

ومن ذلك **قول الزمخشري** (ت:٥٣٨هـ): «لا يكون الاسم مجروراً إلا بالإضافة، وهي المُقتضية للجر، كما أنَّ الفاعلية والمفعولية هما المُقتضيان للرفع والنصب.

(١) ينظر: في نحو اللغة العربية وتراكيبها، عمايرة (ص٦٠-٦٥).
(٢) شرح المفصل، ابن يعيش (٤/ ٢٩٦).

والعامل ههنا غير المُقتضي كما كان ثمَّة، وهو حرف الجر أو معناه في نحو قولك: مررت بزيد، وزيد في الدار، وغلام زيد، وخاتم فضة»[١].

ومنه **نقل الرضي لقول الزمخشري**: «الإضافة مُقتضية للجر، والفاعلية للرفع، والمفعولية للنصب، وهي غير العوامل؛ يعني أنَّ العامل ما به تقوم هذه المعاني المُقتضية، كما تقدَّم في أول الكتاب، وإنَّما نُسِبَ العمل إلى ما تقوم به المُقتضي، لا إلى المُقتضي»[٢]. وهذا يتوافق مع الاستلزام العرفي.

ومعروفٌ أن الاستلزام الحواري يعتمد على مبدأ التَّعاون، وهو أنَّ المُتحادثين يتعاونون لاستمرار الحديث، من خلال المساهمة والمشاركة في الحدث الكلامي المتواصل. ومبدأ التعاون بين المُرسِل والمُرْسَل إليه، وهو مبدأ حواري عام، **يشتمل على أربع قواعد، هي**[٣]:

١. **قاعدة الكمّ**: وهي إفادة المُخاطب على قدر حاجته. وقد اعتمد الدرس اللغوي العربي على مبدأ «خير الكلام ما قلَّ ودلَّ» «ربَّ إشارة أبلغ من عبارة». لذلك شاع الحديث في الدراسات النحوية عن الحذف والاختصار والإيجاز والإضمار والاستغناء والتضمين .. الخ.

٢. **قاعدة الكيف**: أن يقول المتكلم ما يعتقد أنه صحيح، ولا يقول ما ليس له عليه دليل. ومن ذلك تقسيم النحاة العرب للكلام، فمن ذلك تقسم سيبويه الكلام إلى: مستقيم حَسَن، نحو: أتيته أمس، وإلى مستقيم كذب، نحو: حملت الجبل، وإلى مستقيم قبيح، نحو: قد زيدًا رأيت، وإلى مُحال، نحو: أتيتك غدًا، وإلى مُحال كذب، نحو: سأحمل الجبل أمس[٤]. وزاد الأخفش الخطأ، فقال: ومنه الخطأ، نحو: ضربني

(١) المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري (ص١١٣).
(٢) شرح الرضي على الكافية، الاسترابادي (٢/ ٢٠٤).
(٣) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، نحلة (ص٣٥-٣٦).
(٤) ينظر: الكتاب، سيبويه (١/ ٢٥).

زيد، وأنت تريد: ضربت زيدًا[١]. ولذلك قولهم «خَرَقَ الثوبُ المسمارَ» من الشَّاذ الذي لا يُعتدُّ به.

٣. **قاعدة المناسبة أو العلاقة:** ويقصد بذلك أن يكون الكلام ذا علاقة بالموضوع. ولذلك كثر الحذف والاختصار والإيجاز في الدرس النحوي العربي.

٤. **قاعدة الطريقة:** وهي أن يكون المتكلم واضحًا ومحدّدًا، فيتجنب الغموض واللبس. ويرى العلماء أنَّ «الفائدة والصواب وأمن اللبس حين تُوضع ثلاثتها في صورة مبدأ عام؛ فإنه يحكم كُلَّ نشاط قام به النحاة»[٢]... إلخ.

والأمثلة الدالة على اهتمام الدرس النحوي بالاستلزام الحواري بِنَوْعَيْهِ كثيرةٌ وجليَّةٌ، ولا داعي للإطالة.

(١) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك (١/ ٦).
(٢) الأصول، حسان (ص٢٠٨).

المَبْحَثُ الخَامِسُ: الإِشَارِيَّاتُ في الدِّراسات النَّحويَّة

إنَّ «الإشارة هي ما يدلُّ على أيِّ شيء يتعيَّن من جهة بموضوع، ويثير من جهة أخرى فكرة مُعيَّنة في الذِّهن، ويوجد فيها القصد في التواصل، وهي حدث أو شيء يشير إلى حدث أو شيء آخر»[١]. يقول ابن يعيش: «ومعنى الإشارة الإيماء إلى حاضر بجارحةٍ أو ما يقوم مقامَ الجارحة، فيتعرَّفُ بذلك، فتعريفُ الإشارة أن تخصِّص للمُخاطب شخصًا يعرفه بحاسَّةِ البَصَرِ، وسائرِ المعارف هو أن تختصّ شخصًا يعرفه المخاطبُ بقلبه، فلذلك قال النحويون: إن أسماء الإشارة تتعرّف بشيئَيْن: بالعين وبالقلب»[٢].

أمَّا الإشاريات فهي «ألفاظٌ دالَّةٌ على عناصر غائبة حاضرة، حصرها "ولفنسون" في: إشاريات شخصية، واشاريات زمانية، واشاريات مكانية، واشاريات اجتماعية، واشاريات خطابية»[٣].

والإشاريات هي مفهوم لساني يجمع كُلَّ العناصر اللغوية التي تُحيل مُباشرة على المقام، من حيث وجود الذَّات المُتكلِّمة أو الزمن أو المكان، حيث ينجز الملفوظ الذي يرتبط به معناه، من ذلك: الآن، هنا، هناك، أنا، أنت، هذا، هذه... وهذه العناصر تلتقي في مفهوم التعيين أو توجيه الانتباه إلى موضوعها بالإشارة إليه[٤]. فالإشاريات مثل: أسماء الإشارة والضمائر...، لا يتحدَّد مرجعها إلا في سياق الخطاب الذي وردت فيه، لأنها خالية من أي معنى في ذاتها، لذلك سُمِّيت مُبهمات أو مُتحوِّلات[٥].

(١) المصطلحات الأساسية في لسانيات النص، بوقرة (ص٨٦).
(٢) شرح المفصل، ابن يعيش (٢/ ٣٥٢).
(٣) المصطلحات الأساسية في لسانيات النص، بوقرة (ص٨٧).
(٤) ينظر: نسيج النص، بحث ما يكون به الملفوظ نصًّا، الزناد (ص١١٦).
(٥) ينظر: استراتيجيات الخطاب، الشهري (ص٨٠).

إنَّ الألفاظ الإشارية تحمل عِدَّة دلالات إشارية في سياق التداول بمختلف تقسيماتها التداولية، وتتمثَّل الإشاريات في أسماء الإشارة والأسماء الموصولة والضمائر وظروف الزمان والمكان، فالإشاريات هي تلك الأشكال الإحالية التي تربط سياق المتكلم مع التفريق الأساس بين التعبيرات الإشارية القريبة من المتكلم مقابل التعبيرات الإشارية البعيدة عنه، فكلُّ فعلٍ لُغويٍّ لا يكون ناجحًا إلا إذا علم المخاطب قصد العبارة. وتنتسب الإشاريات إلى التداولية، لأنها تهتم مباشرة بالعلاقة بين تركيب اللغات والسياق الذي تستخدم فيه. ولقد اهتمت الدراسات النحوية العربية بالإشاريات بكافة أنواعها، فخصصت لها أبوابًا، والنحاة العرب وغيرهم أيقنوا أنه «لا يمكن أن تتم عملية التلفظ بالخطاب دون حضور هذه الأدوات الإشارية»[١].

١ - **أسماء الإشارة:** لها قسمان: أسماء الإشارة المكانية، وغير المكانية، كما يأتي:

- **أسماء الإشارة غير المكانية:** هي «هذا، وهذه، وهاته، وهذان، وهؤلاء..الخ»[٢]. «وقيدت أسماء الإشارة بغير المكانية احترازًا من "هنا" وأخواتها»[٣].

- **ونجد الدراسات النحوية قد أفردت أبوابًا وفصولاً** لدراسة الضمائر، وهي أحد أنواع الإشاريات الشخصية بالمفهوم التداولي، فقسَّموها إلى ضمائر الغائب وضمائر المخاطب، وضمائر الغائب، يقول السكاكي:«الضمير عبارة عن الاسم المُتضمن للإشارة على المتكلم أو على المخاطب أو على غيرهما....»[٤]، وأولى النحويون العربي ضمير المتكلم وغيره اهتمامًا كبيرًا، وهذا يتوافق مع أفكار التداولية

(١) استراتيجيات الخطاب، الشهري (ص٨١).
(٢) ينظر: الكتاب، سيبويه (٥/ ٢).
(٣) شرح التسهيل، ابن مالك (٣/ ٣١٤).
(٤) مفتاح العلوم، السكاكي (ص٦٦).

وروادها الذين يرون أنَّ ضمائر المتكلم لا تُحيل إلاّ على صاحب القول، فهي تُحيل إلى المُرسل الذي يعتبر «الذات المحورية في الخطاب، لأنه هو الذي يتلفَّظ به، من أجل التعبير عن مقاصد معينة، وبغرض تحقيق هدف فيه»[١].

وتستخدم ضمائر المخاطب في اللغة العربية للدلالة على الحضور والغياب «فالمُتكلِّم حاضر في البنية باللُّزوم، والمُخاطب حاضر بالاقتضاء، والبنية دون اقتضائها لا وجود لها»[٢]. **يقول عبد القاهر الجرجاني** (ت:٤٧١هـ): «اعلم أنه ليس إعلامُك الشيءَ بغتةً غفلًا، مثْلَ إعلامِك له بعْدَ التنبيهِ عليه والتقدمةِ له، لأنَّ ذلك يَجْري مَجْرى تكريرِ الإعلام في التأكيد والإحكام. ومن ههنا قالوا: إنَّ الشيءَ إذا أُضْمِر ثمَّ فُسِّر، كان ذلك أفخمَ له مِنْ أن يُذكَر من غير تقدمة إضمار»[٣]. ويرى **آن روبول** «أنَّ للضمائر نتائج مُتعدِّدة»[٤]. وهذا يتوافق -إلى حدٍّ بعيد- مع تقسيمات النحويين العرب للضمائر إلى أنواع عِدَّة؛ المتكلم والغائب والمخاطب، والمستتر والظاهر، وضمائر الرفع أو النصب أو الجر، والمتصلة والمنفصلة...الخ.

أمَّا الإشاريات الاجتماعية فهي «ألفاظٌ وتراكيب تُشير إلى العلاقة الاجتماعية بين المُتكلِّمين والمُخاطبين، وتستعمل في العلاقة الرسمية، كصيغ التَّبجيل في مخاطبة من هم أكبر سنًا ومقامًا، واستخدام الضمير "أنتم" للمفرد المخاطب و"نحن" للمفرد المتكلم، كما تستعمل في التعبير على الألفة والمودة"[٥].

وللإشاريات الاجتماعية دلالات في بعض الألفاظ على الطبقة الاجتماعية منها استخدام: حرمه، زوجته، امرأته....الخ[٦]... ولقد أيقنت الدراسات النحوية أهمية

(١) استراتيجيات الخطاب، الشهري، (ص٤٥).
(٢) ينظر: المشيرات المقامية في اللغة العربية، باديس (ص٢٤٣).
(٣) ينظر: دلائل الإعجاز، الجرجاني (١/ ١٣٢).
(٤) القاموس الموسوعي للتداولية، آن ربول وموشلر (ص٣٥٩).
(٥) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، نحلة (ص٢٦).
(٦) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، نحلة (ص٢٦).

الضمائر؛ «لذلك اشتغل النحاة في البحث في بنيتها؛ لترسيخ سماتها التداولية، فأثبتوا من خلال ذلك ترتيبًا للضمائر، قام على تقديم المتكلم على ضمير المخاطب، وتقديم كليهما على الغائب، وما من أَوَّلية للمتكلم، وما بين المتكلم والمخاطب من تقارب»[١].

٢- **الأسماء الموصولة**[٢]: الاسم الموصول هو «اسم لا يصير جزءًا تامًّا من الكلام من مسند إليه إلا مع صلة وعائد»[٣]. وأيقن النحويون العرب أهمية الاسم الموصول، يقول عبد القاهر الجرجاني:«وليس شيءٌ أغلبَ على هذا الضرْبِ المَوْهوم من "الذي"، فإنه يجيء كثيرًا من أنك تُقدِّر شيئاً في وَهْمك، ثم تُعبِّر عنه "بالذي"».[٤]

٣- **ظروف الزمان والمكان (الإشاريات الزمانية والإشاريات المكانية)**: ولا يخفى على أحد كثرة الحديث عن ظروف الزمان أو المكان، والحديث عن تقسيم الفعل من حيث الزمن، وغير ذلك؛ مما يتوافق مع ما تدعو التداولية إلى الاهتمام بدراسته، ولا داعي للإطالة.

أ- **ظروف الزمان (الإشاريات الزمانية)**: الزمن في اللغة العربية يكون عن طريق قرائن متجاورة مع الأفعال أو عن طريق ظروف الزمان التي تدعى بالمبهمات الزمانية[٥]، وظرف الزمان ينقسم إلى ظروف مبهمة، وغير مبهمة، فالمبهم هو ما دلَّ على زمان غير محدود، نحو: وقت، زمان، وحين، وزمن. وغير المبهمة هي ما دل على وقت محدود نحو: يوم، ليلة، وأسبوع، وشهر، وسنة[٦]. وأسماء الشهور

(١) ينظر: المشيرات المقامية في اللغة العربية، باديس (ص٢٣٩).
(٢) للاستزادة ينظر: أقسام الكلم العربي من حيث الشكل والوظيفة، الساقي (ص٢٤٥).
(٣) ينظر: أسرار النحو، باشا (ص١٨١).
(٤) دلائل الإعجاز، الجرجاني (١/ ١٨٤).
(٥) ينظر: لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، ذهبية (ص١٠٦).
(٦) ينظر: جامع الدروس العربية، الغلاييني (١/ ١٠٧).

والفصول...الخ، فأضيفت من المبهمة إلى ما يزيل إبهامه وشيوعه كزمان الربيع، ووقت الصيف.. ولتحديد هذه المبهمات اقترحت "أرمينكو" هذا التصنيف[١].

١- **الظروف التزامنية**: استعمالها ودلالتها يقترن بالحاضر، مثل: المبهمة: (الآن)، وغير المبهمة (في ذلك الوقت، إذن).

٢- **الظروف القبلية**: زمنها انقضى وفات، مثل المبهمة (أمس، منذ زمن، قبل ساعة، الأسبوع الماضي..)، وغير المبهمة، مثل (في ذلك اليوم، بعد مرور أسبوع، ..).

٣- **الظروف البعدية**: الزمن الذي لم ينقض بعد، مثل المبهمة (غدًا، بعد يومين،..)، وغير المبهمة (اليوم التالي، بعد مرور يومين،..).

٤- **الظروف الحيادية**: زمنها غير محدد، ودُعيت بهذا الاسم لأنها تخرج عن المبهمات المحددة بسبب اختلافها عنها، مثل المبهمة «اليوم، هذا الصباح..»، وغير المبهمة «اليوم الآخر.» . كما صنفت «الآن» ضمن الظروف المبهمة، التي «يُشار بها الى حاضر الوقت، وتلخيص هذا أنَّ الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم، فهو آخر ما مضى وأول ما يأتي من الأزمنة، وهذا مُراد قولهم: الآن حدُّ الزَّمانين»[٢].

١- **الزمان الكوني**: يمكن تقسيمه إلى: فصول، سنوات، أشهر، أيام، وساعات...الخ.

العناصر الإشارية الدالة على الزمان النحوي:

الزمن في اللغة والنحو ثلاثي: ماضي، مضارع، ومستقبل، وهذه العناصر تشمل الدلالة الزمنية لصيغ الأفعال. فالفعل الماضي يضع الحدث في نقطة زمنية سابقة على زمن المتكلم، بينما الفعل المضارع يضع الحدث في نقطة زمنية ليست سابقة على زمن المتكلم. وأضافت دراسة "بنفست" للزمن إلى تقسيمه أقسامًا ثلاثة، معتمدًا على

(١) ينظر: لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، ذهبية (ص١٠٧).
(٢) ينظر: الأزمنة والأمكنة، المرزوقي (ص١٧٨).

علاقة المتكلم بالزمن[١]:

١- **الزمن الطبيعي**: يحسُّ به الانسان ويدركه في حياته، ويختلف انقضاؤه من بيئة لأخرى، ويمتاز عن غيره من الأزمنة بالاستمرارية.

٢- **الزمن التاريخي**: بما أن الانسان جزء لا يتجزأ من البيئة التي ينتمي إليها، وبما أنه كائن حي تتعاقب عليه مجموعة من الأحداث، فيمكنه أن يؤرخ لحياته من بدايتها إلى نهايتها، وذلك على طريق الذاكرة لتأليف ما يدعى بالسيرة الذاتية. ومن اللسانيين من يحاول إبعاد الزمن عن المرجعية، ويرى (بنفست) أن الأحداث ليست هي الزمن، لكنها متضمنة فيه، بينما "أركيوني" تقول: «إن الزمن هو حصر حدث ما في محور الأزمنة بالنسبة لوقت معتمد كمرجع».[٢]

٣- **زمن الحدث**: الزمن اللغوي، وهو المراد في هذه الدراسة، وقد أطلق عليه "بنفست" مصطلح (زمن الحديث)، أو زمن الخطاب حسب" تودوروف"، وهو البحث عن تمثيلية الزمن في ارتباطه مع لحظة الحديث، ويتجلَّى زمن الحديث في الحاضر الذي يشكل مرجعيته، أمَّا الماضي والمستقبل فمتعلقان به... ويعبر الزمن التاريخي عن الزمن الماضي، أمَّا زمن الحديث أو الخطاب، فيمكن أن يقع في أية نقطة من الزمن التاريخي، بذلك يمكن أن نجعل زمن التاريخ إلى الخلف وزمن الحديث إلى الأمام[٣]، و«أن الزمن في النحو هو وظيفة السياق، وليس وظيفة صيغة الفعل؛ لأن الفعل الذي صيغته فعل قد يدلُّ في السياق على المستقبل، والذي على صيغة المضارع قد يدل فيه على الماضي»[٤].

(١) لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، ذهبية (ص١٠٥-١٠٦).
(٢) المرجع السابق (ص١٠٥).
(٣) المرجع السابق (ص١٠٦).
(٤) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، حسان (ص١٠٤).

أقسام الفعل ودلالته عند النحويين العرب:

١- **الفعل الماضي**: هو «ما دل على حدث وقع في زمن مضى قبل زمن التكلم»[١].

٢- **الفعل المضارع**: «هو ما دل على حدث يقع في زمن التكلم أو بعده»[٢].

٣- **فعل الأمر**: هو «ما يطلب به حدوث شيء بعد زمن التكلم»[٣].

الإشاريات المكانية في الدرس النحوي:

تُعدُّ الإشاريات المكانية من بين العناصر اللغوية التي يقتضي الإلمام بمعناها معرفة سياق التلفظ، لأن مرجعها غير ثابت ولا مُحدد، ويكمن دورها في الإحالة على مرجع مكاني، فهي «عناصر إشارية إلى أماكن، يعتمد استعمالها وتفسيرها على معرفة مكان المتكلم وقت التكلم، أو على مكان آخر معروف للمخاطب أو السامع»[٤].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ أكثر الإشاريات المكانية وضوحًا هي كلمات الإشارة[٥]، نحو: هذا، هذه، ذلك، ذاك،.. وغيرها من الإشارات الدالة على قريب أو بعيد، وكذلك هنا وهنالك، وسائر ظروف المكان، نحو: فوق، تحت، أمام، خلف، ..إلخ، فكلها عناصر إشارية لا يتحدد معناها إلا بمعرفة موقع المتكلم واتجاهه، كما أن تحديد مرجع العنصر المكاني مرتكز على تداولية الخطاب، فلا يمكن للمتكلم أن يتخلى عن المكان عند تلفظه بالخطاب الإشاريات المكانية الظرفية. **وظرف المكان** هو اسم للدلالة على مكان وقوع الفعل[٦]، ومن منظور علم التراكيب تتوزَّع المُبهمات

(١) ينظر: النحو الأساسي، عمر (ص١٧٥).
(٢) ينظر: المرجع السابق (ص١٧٦).
(٣) ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.
(٤) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، نحلة (ص٢١).
(٥) ينظر: استراتيجيات الخطاب، الشهري (ص٨٤).
(٦) ينظر: القواعد الأساسية في النحو والصرف، الحمادي (ص٢١٨).

المكانية إلى قسمين: **أسماء الإشارة** كمبهمات حقيقية مصاحبة لإشارات المتحدث «هذا، هذه، هؤلاء ..الخ»، **والظروف** التي تتنوع إلى أنظمة صغير مُتقابلة من قبل «هنا، وهناك، يسار ويمين، خلف، وأمام ..الخ» (١).

٤- **النداء**: يلحق بالإشاريات النداء، وهو أحد الإشاريات الشخصية بالمفهوم التداولي؛ لذلك أكد النحاة أنَّ «النداء يفيد الاختصاص بالمخاطب فلا يكون إلا للحاضر، ولا يجوز نداء المتكلم ولا الغائب» (٢).

ودرس النحويون العرب النداء، وأدواته، وأنواعه كالندبة والاستغاثة والترخيم... يقول سيبويه: «المنادى مختص من بين أمته، لأمرك ونهيك أو خبرك» (٣).

وبعد، فـ«هناك إشاريات تُعدُّ من خواصِّ الخطاب، وتتمثَّل في العبارات التي تذكر في النَّصِّ مُشيرة إلى موقف خاص بالمتكلم، فقد يتحيَّر في ترجيح رأي على رأي أو الوصول إلى مقطع اليقين في مناقشة أمر، فيقول: ومهما يكن من أمر، وقد يحتاج أن يستدرك على كلام سابق أو يضرب عنه، فيستخدم لكن أو بل، وقد يعنُّ له أن يضيف إلى ما قال شيئًا آخر فيقول: فضلًا عن ذلك، وقد يعمد إلى تضعيف رأي فيذكره بصيغة التمريض: قيل، وقد يريد أن يرتب أمرًا على آخر فيقول: من ثم ...الخ» (٤)..

وسيطول بنا المقام لو أردنا حصر كل مظاهر التوافق بين الدراسات التداولية والدراسات النحوية العربية في موضوع الإشاريات وأقسامها وأنواعها وأهميتها في إنجاح عملية التواصل اللغوي، والأمر واضح جليٌّ.

(١) ينظر: لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، ذهبية (ص١٥٥-١٥٦).
(٢) ينظر: المشيرات المقامية في اللغة العربية، باديس (ص٢٤٧).
(٣) الكتاب، سيبويه (٢/ ٢٢٢).
(٤) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، نحلة (ص٢٤، ٢٥).

المَبْحَثُ السَّادِسُ: الافْتِرَاضُ المُسْبَقُ في الدِّراسَاتِ النَّحويَّة

عرَّفنا بالافتراض المسبق (السابق) ومكانته وأهميته في الدراسات التداولية، فالتداوليون يرون أنه - لمعرفة دلالات الكلام المنطوق- لا بُدَّ أن نرجع إلى «ما يكنّه وينويه المتكلمون من مقاصد معقّدة موجهة نحو مستمعيهم؛ فالدلالة الخاصة بالألفاظ والعبارات تتعلق - من دون شك- بالقواعد والاتفاقات المتواضع عليها تعلقًا كبيرًا، غير أن الطبيعة العامة لمثل هذه القواعد والاتفاقات لا يُمكن أن تُفهم في آخر الأمر إلا بالرجوع إلى مصطلح (قصدية التواصل)»[١].وهذا يؤكد أهمية الافتراض المسبق والعلاقات المسبقة بين المتكلم والمخاطب، وكذلك أهمية قصدية التواصل بينهما.

ولقد أدرك النحويون العرب أهمية الافتراض المسبق وعلاقة المتكلم بالمخاطب[٢]، يقول سيبويه إمام النحاة: «هذا باب ما جرى من الأمر والنهى على إضمار الفِعل المستعمَلِ إظهارُه؛ إذا عَلِمْت أنّ الرجل مُسْتَغْنٍ عن لفْظك بالفعل، وذلك قولك: زيدًا، وعمرًا، ورأسَه. وذلك أنَّك رأيت رجلًا يَضْربُ أو يَشْتمُ أو يَقتل، فاكتفيتَ بما هو فيه من عمله أن تَلفظَ له بعمله فقلت: زيدًا؛ أي: أَوْقِعْ عملَك بزيدٍ. أو رأيتَ رجلاً يقول: أَضْرِبُ شَرّ الناسِ، فقلتَ: زيدًا. أو رأيتَ رجلًا يحدثُ حديثًا فقَطَعَهُ فقلتَ: حديثَك. أو قَدِمَ رجلٌ من سفرٍ فقلت: حديثَك. استغنيتَ عن الفعل بعلمه أنّه مستخبرٌ، فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه»[٣].

والأمثلة كثيرة ودالة بجلاء على التأثير الواضح للافتراض المسبق في التوجيه النحوي لسيبويه وغيره لكثير من الظواهر اللغوية في الجملة العربية، وفي «باب يكون المبتدأ فيه مُضمَرًا» يقول: «ويكون المبنى عليه مُظهَرًا، وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت: عبد الله وربي، كأنك قُلْتَ: ذاك عبد الله، أو هذا عبد

(١) المرجع والدلالة في الفكر اللساني الحديث، ستروسن (ص٧٩).
(٢) للاستزادة ينظر: التأويل التداولي في كتاب سيبويه، بريك (ص١٩) وما بعدها.
(٣) الكتاب، سيبويه (١/ ٢٥٣).

الله. أو سمعتَ صوتًا فعرفتَ صاحبَ الصوت فصار آية لك على معرفته، فقلت: زيدٌ وربى. أو مسِسْتَ جسدًا أو شممت ريحًا فقلت: زيد، أو المِسك. أو ذقتَ طعامًا فقلت: العسل. ولو حُدِّثتَ عن شمائل رجلٍ فصار آية لك على معرفته؛ لقلت: عبد الله. كأنَّ رجلًا قال: مررتُ برجل راحم للمساكين بارٍّ بوالديه، فقلت: فلان والله»[١].

ويُعدُّ الحذف أو الإضمار من تجلِّيات الافتراض المسبق (السابق) ومظاهر تأثيره في الجملة العربية وتوجيهها، فإن الافتراض المسبق يُؤدِّي دورًا مهمًا في توجيه ظاهرة الحذف في الجملة العربية؛ لذا يقول سيبويه: «أَضْمَرَ لعلم المخاطَبِ بما يَعْنى»[٢].

ويقول المبرد (ت:٢٨٥هـ) في المقتضب: «... لم يَأْتِ بخبر لعلم المخاطب، ومثل هذا الكلام كثيرٌ، ولا يجوز الحذف حَتَّى يكون الْمَحْذُوف مَعْلُومًا بما يدلُّ عليه؛ من تقدُّم خبر أَو مُشَاهدَة حَال»[٣].

ويقول سيبويه في كتابه: «وممَّا يقوِّى تركَ نحوِ هذا لعلم المخاطَب»[٤]. ومنه قوله أيضًا: «تركَ أن يكون للأول خبرٌ حين استغنى بالآخِر؛ لعِلم المخاطَب أنَّ الأوّلَ قد دخل في ذلك»[٥]. وقوله: «ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطَب بالمعنى»[٦].

ويقول ابن السَّرَّاج في الأصول: «وقد يعرض الحذف في المبتدأ وفي الخبر أيضًا؛ لعلم المخاطب بما حذف»[٧]. ويقول أيضًا: «...فإن هذا حذف الصلات لعلم المخاطب بالقصة»[٨]. وفي «باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهى» **يقول سيبويه**: «وذلك قولك، إذا رأيتَ رجلاً متوجِّها وِجْهَةَ الحاجّ، قاصدًا

(١) الكتاب، سيبويه (٢/ ١٣٠).
(٢) المصدر السابق (١/ ٤٧).
(٣) المقتضب، المبرد (٢/ ٨١).
(٤) الكتاب، سيبويه (١/ ٧٤).
(٥) المصدر السابق (١/ ٧٦).
(٦) الكتاب، سيبويه (١/ ٢١٢).
(٧) الأصول في النحو، ابن السراج (١/ ٦٧).
(٨) المصدر السابق (٢/ ٢٧٥).

في هيئة الحاجّ، فقلت: مَكّةَ ورَب الكعبة. حيث زَكِنتَ أنَّه يريد مكّةَ، كأنَّك قلت: يريد مكّةَ والله. ويجوز أن تقول: مكّةَ والله، على قولك: أَرادَ مكّةَ والله، كأنَّك أخبرتَ بهذه الصفِّة عنه أنّه كان فيها أمسِ، فقلتَ: مكة والله؛ أي: أراد مكة إذ ذاك»[١].

ويرى بعض العلماء أنَّ «الغالب على المُتكلِّم ألا يذكر في كلامه إلا ما كان يعلم أن المستمع يحتاج إلى معرفته؛ ليتبين الفائدة منه، مُعتمدًا في ذلك على قدرة المُستمع على استحضار المحذوف؛ إمَّا لوضوحه وإمَّا لقُرْبه أو لشُهرته، فتكون عناية المتكلم بالكلام على حسب حال المستمع من الإدراك، وعلى قدر مُشاركته له في بعض الفوائد والمعلومات، فيُضْمر ما عَلِمَهُ المُخاطب، ويُظهر ما جهله وغاب عنه»[٢].

والأمثلة على ذلك كثيرة وجليَّة عند سيبويه وغيره من النحويين العرب، وهذا يؤكد تأثير الافتراض المسبق (السابق) في التوجيه النحوي لدى سيبويه وغيره في الدراسات النحوية العربية، وها يدلُّ على سبقهم بدراسة كثير ممَّا يُنادي به التداوليون الجُدد فيما يتعلَّقُ بالافتراض المُسبق (السابق).

وبعدُ، فمما سبق وغيره يتبيَّن لنا مدى التوافق الكبير بين أهم أفكار التداولية واهتماماتها وسمات الدراسات النحوية العربية، ولقد بدا ذلك ظاهرًا جليًّا بما تدعمه الأدلة والبراهين والشواهد، وبما أنَّ الدراسات النحوية والتداولية قد اتفقت إلى حدّ كبير في الهدف من الكلام، وهو إظهار المعنى وتداوله، وكذلك العمل على إنجاح التواصل اللغوي وتعبير القوم عن أغراضهم.

كما اتفقت الدراسات النحوية والتداولية في كثير من وسائل تحقيق التواصل والتفاهم بين المتخاطبين، ومن ذلك حرصها على توظيف المنهج المعياري الذي بدا واضحًا في الدراسات النحوية العربية التراثية، ولم تتمكن الدراسات التداولية الحديثة التخلُّص منه بصورة نهائية؛ وإنْ خبا قليلاً لصالح مناهج لغوية أخرى،

(١) الكتاب، سيبويه (١/ ٢٥٧).

(٢) التكوثر العقلي، عبد الرحمن (ص١٥٠).

كالوصفية وغيرها.

فالمعيارية ظلَّت مُتضمَّنة في الدراسات التداولية التي اعتنت بموضوعات بعينها، وتشترط شروطًا وتضع ضوابط يجب الالتزام بها؛ لإنجاح التواصل اللغوي وتداول المعنى بيُسرٍ ووضوح، وذلك من أبرز مظاهر التداولية في الدراسات النحوية أيضًا.

هذا، وأرجو أن تكون هذه الدراسة الموجزة قد وفِّقت في رصد بعض مظاهر المعيارية في الدراسات النحوية والتداولية، وأبرزت مدى التوافق بينهما؛ سعيًا إلى لغة تواصلية عالمية، أو منهج علمي قادر على دراسة كثير من اللغات البشرية والتقريب بينها، والله الموفق والمستعان.

الخاتمة

أهم النتائج:

– المعيارية سِمَةٌ غالبةٌ في الدراسات النحوية التقليدية، لازمت اللسانيات الحديثة كالتداولية.

– تُؤدِّي المعيارية دورًا مهمًّا في تعليم اللُّغات المختلفة والحفاظ عليها.

– التداولية تعتمد موضوعات بعينها بصورة رئيسة، تتمثل في أربعة أمور هي «الأفعال الكلامية، والاستلزام الحواري، والافتراض المسبق، والإشاريات»، وكذلك بعض المبادئ كالتعاون والتأدب، كما أنَّها تضع شروطًا وضوابط وفرضيات، وإن في هذا التحديد أو الاعتماد على تلك العناصر في إنجاح الموقف اللغوي أو التواصل اللغوي وتداول المعنى، فيه قدرٌ كبيرٌ من المعيارية.

– لم تستطع التداولية أن تستغني عن المعيارية في دراساتها وموضوعاتها واهتماماتها.

– الدراسات النحوية العربية بدأت وصفيَّةً وصارت معيارية، وتتفق مع أهم أفكار الدراسات التداولية واهتماماتها.

– المعنى ووضوحه وتقويته وتداوله قُطْبُ اهتمام الدراسات النحوية والتداولية.

– بيَّنت هذه الدراسة بعض أوجه التوافق بين الدراسات النحوية والتداولية؛ كالاهتمام بالمعنى، والإشاريات، والأفعال الكلامية، والاستلزام الحواري خاصة العرفي، ومبدأ التعاون، ومراعاة أحوال المخاطب، ودراسة السياق اللغوي وغير اللغوي وبعض العناصر غير اللغوية.

– بما أنَّ التداولية تتوافق في كثير من اهتماماتها مع الدراسات النحوية، وبما أنَّ المعيارية أهم سمات الدراسات النحوية؛ فإنَّ التداولية تتَّسمُ أيضًا بالمعيارية، فالدراسات التداولية قد حدَّد هدفًا رئيسًا لها؛ وهو تداول المعنى ونجاح التواصل

اللغوي، ولتحقيق ذلك ارتكزت على وسائل بعينها؛ فهذا يأتي ضمن خصائص المعيارية اللغوية.

أهم التوصيات:

- ضرورة الاستمرار في الدراسات والبحوث اللغوية التي تربط بين الأصالة والمعاصرة.

- ضرورة العمل على إعادة قراءة التراث اللغوي وتحديثه؛ بالاستعانة بمنجزات اللسانيات الحديثة.

- التراث اللغوي العربي الضخم كنزٌ يجب المحافظة عليه واستثماره وتطويره؛ وليس إهماله وتحقيره، ويجب تقديم الدَّعم المناسب لهذا المشروع الضخم من قِبَلِ الهيئات والمؤسسات والعلماء والباحثين.

فهرس المصادر والمراجع

١. **الإتقان في علوم القرآن**، السيوطي، جلال الدين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

٢. **الأزمنة والأمكنة**، المرزوقي، أبو علي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩١م.

٣. **استراتيجيات الخطاب: مقاربة لغوية تداولية**، الشهر، عبد الهادي ظافر، ط١، ليبيا، دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠٠٤م.

٤. **الاستغناء بين العرب والنحاة**، جاد الكريم، عبد الله، ط١، القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠٠٢م.

٥. **الاستلزام الحواري في التداول اللساني**، أدراوي، عياشي، ط١، المغرب -الجزائر، منشورات الاختلاف دار الزمان، ٢٠١١م.

٦. **أسرار النحو**، باشا، ابن كمال، تحقيق: أحمد جامد، ط٢، بيروت، دار الفكر، ٢٠٠٢م.

٧. **الأشباه والنظائر**، السيوطي، جلال الدين، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٠م.

٨. **أصول النحو**، عيد، محمد، ط ١، القاهرة، عالم الكتب،١٩٨٢م.

٩. **الأصول في النحو**، ابن السراج، أبو بكر، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، د.ت.

١٠. **الأصول**، حسان، تمام، ط٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م.

١١. **الإغراب في جدل الإعراب**، ابن الأنباري، أبو البركات، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط١، بيروت، دار الفكر، ١٩٧١م.

١٢. **آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر**، نحلة، محمود أحمد، ط١، القاهرة، دار المعرفة الجديدة، ٢٠٠٢م.

١٣. **الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي**، صحراوي، مسعود، رسالة دكتوراه، الجزائر، جامعة باتنة، ٢٠٠٣م.

١٤. **الاقتراح**، السيوطي، جلال الدين، تحقيق: محمود فجال، ط١، دمشق، دار القلم، ١٩٨٩م.

١٥. **أقسام الكلم العربي**، الساقي، فاضل مصطفى، د.ط، القاهرة، دار العلوم، ١٩٧٧م.

١٦. **أمن اللبس في النحو العربي**، خورشيد، بكر عبد الله، رسالة دكتوراه، العراق، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٦م.
١٧. **أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي**، بلحبيب، رشيد أحمد، ط١، المغرب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - مكتب تنسيق التعريب، ١٩٩٨م.
١٨. **الإنصاف**، الأنباري، أبو البركات، ط١، بيروت، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م.
١٩. **البراغماتية وعلم التركيب بالإسناد إلى أمثلة عربية**، ابن طالب، عثمان، تونس، الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، الجامعة التونسية، ١٩٩٩م.
٢٠. **البرهان في علوم القرآن**، الزركشي، بدر الدين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ١٩٥٧م.
٢١. **البعد التداولي في النحو الوظيفي**، الجندي، طه، القاهرة، مجلة دار العلوم، جامعة القاهرة، عدد (٢٧)، ١٩٩٧م.
٢٢. **بلاغة الخطاب وعلم النص**، ط١، فضل، صلاح، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٢م.
٢٣. **التأويل النحوي في القرآن**، الحموز، عبد الفتاح أحمد، رسالة دكتوراه، القاهرة، دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٨١م.
٢٤. **التأويل التداولي في كتاب سيبويه**، بريك، محروس، القاهرة، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، عدد ٨٧، يناير ٢٠١٦م.
٢٥. **تحصيل عن الذهب**، الشنتمرى، الأعلم، ط١، القاهرة، بولاق، ١٣١٦هـ.
٢٦. **التداولية البعد الثالث في سيميوطيقا موريس**، بلبع، عيد، مجلة فصول، القاهرة، عدد ربيع، ٢٠٠٥م، (ص٦٥-٨٩).
٢٧. **التداولية: ظهورها وتطورها**، الثامري، عادل، مجلة الموروث، بغداد، عدد (٣٢)، تشرين الأول، ٢٠١٠م، (ص٧٢-٨٧).
٢٨. **التداولية عند العلماء العرب: دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي**، صحراوي، مسعود، ط١، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ٢٠٠٥م.
٢٩. **التداولية في الدراسات النحوية**، جاد الكريم، عبد الله، ط١، القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠١٤م.

٣٠. **التداولية وآفاق التحليل**، شيتر، رحيمة، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العددان الثاني والثالث، جانفي، جوان ٢٠٠٨م.
٣١. **التداولية والبلاغة العربية**، لهويمل، باديس، مجلة المخبر، بسكرة، الجزائر، ع٧، ٢٠١١م، (ص١٤٩-١٨٢).
٣٢. **التكوثر العقلي (اللسان والميزان)**، عبد الرحمن، طه، ط١، الدار البيضاء، المغرب، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٨م.
٣٣. **التوهم عند النحاة**، جاد الكريم، عبد الله، ط١، القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠٠١م.
٣٤. **جامع الدروس العربية**، الغلاييني، مصطفى، ط٢٨، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٩٣م.
٣٥. **حاشية الخضري**، الخضري، علي بن عقيل، ط١، القاهرة، المطبعة الأزهرية، ١٩٢٩م.
٣٦. **الحذف والتقدير في بنية الكلمة**، سعد، كمال، رسالة ماجستير، القاهرة، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٩٣م.
٣٧. **الحذف والتقدير**، أبو المكارم، علي، ماجستير، القاهرة، كلية دار العلوم، ١٩٦٤م.
٣٨. **الخصائص**، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق: محمد علي النجار، ط٤، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، د.ت.
٣٩. **دراسات في علم اللغة**، بشر، كمال، ط١، القاهرة، دار غريب، ١٩٩٨م.
٤٠. **دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة**، بحيري، سعيد، ط١، القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠٠٥م.
٤١. **دلائل الإعجاز**، الجرجاني، عبد القاهر، تحقيق: محمود شاكر، ط٣، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
٤٢. **الرد على النحاة**، ابن مضاء الأندلسي، أحمد بن عبد الرحمن، تحقيق: شوقي ضيف، ط١، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٢م.
٤٣. **شرح تسهيل الفوائد**، ابن مالك، محمد بن عبد الله، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط١، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٠م.
٤٤. **شرح الكافية في النحو**، الاستراباذي، رضي الدين، تحقيق: رحاب عكاوي، د.ت، بيروت، دار الفكر، ٢٠٠٠م.
٤٥. **شرح المفصل**، ابن يعيش، أبو البقاء، د.ط، القاهرة، مكتبة المتنبي، د.ت.

٤٦. **الصاحبي في فقه اللغة**، ابن فارس، أحمد، ط١، بيروت، محمد علي بيضون، ١٩٩٧م.
٤٧. **طبقات النحويين واللغويين**، الزبيدي، المرتضى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،٢، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٤م.
٤٨. **ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية**، الطويل، سيد رزق، مجلة كلية اللغة العربية، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، العدد الأول، ١٩٨٣م (ص٧٦-١٠٤).
٤٩. **ظاهرة الحمل على المعنى**، مبروك، أشرف، ماجستير، القاهرة، كلية دار العلوم، ١٩٨٩م.
٥٠. **العربية**، فك، يوهان، ترجمة: عبد الحليم النجار، ط١، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٥١م.
٥١. **علم اللغة بين التراث والناهج الحديثة**، حجازي، محمود فهمي، ط١، القاهرة، دار غريب، ١٩٧٣م.
٥٢. **الفكر التداولي في الحديث النبوي**، جاد الكريم، عبد الله، ط١، القاهرة، دار النابغة، ٢٠١٨م.
٥٣. **في نحو اللغة العربية وتراكيبها**، عمايرة، خليل، ط١، جدة، عالم المعرفة، ١٩٨٤م.
٥٤. **القاموس الموسوعي للتداولية**، موشلر، جاك، وربول، آن، ترجمة: مجموعة من المترجمين والأساتذة بإشراف: عز الدين المجذوب، ط١، تونس، المركز الوطني للترجمة، منشورات دار سيناترا، سلسلة اللسان، ٢٠١٠م.
٥٥. **القواعد الأساسية في النحو والصرف**، الحمادي، يوسف الحمادي، وآخرون، ط٥، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٩٤م.
٥٦. **الكتاب**، سيبويه، عمرو بن عثمان، تحقيق: عبد السلام هارون، ط١، بيروت، دار الجيل، د.ت.
٥٧. **اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب**، السراج، محمد علي، مراجعة: خير الدين شمسي باشا، ط١، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٣م.
٥٨. **لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب**، ذهبية، حمو الحاج، تيزي وزو، الجزائر، الأمل للطباعة والنشر، ٢٠١٢م.
٥٩. **اللغة العربية معناها ومبناها**، حسان، تمام، ط١، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب،١٩٧٣م.
٦٠. **اللغة بين المعيارية والوصفية**، حسان، تمام، ط٤، القاهرة، عالَم الكتب، ٢٠٠١م.

٦١. **اللغة وعلم اللغة**، ليونز، جون، ترجمة: مصطفى التوني، ط١، القاهرة، دار النهضة العربية،١٩٨٧م.

٦٢. **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، ابن الأثير، ضياء الدين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٩٥م.

٦٣. **محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة**، بوقرة، نعمان، ط١، عنابة- الجزائر، منشورات باجي مختار، ٢٠٠٦م.

٦٤. **المحتسب**، ابن جني، أبو الفتح عثمان، ط١، القاهرة، وزارة الأوقاف المصرية، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٩٩م.

٦٥. **مدخل إلى اللسانيات التداولية**، دلاش، الجيلالي، ترجمة: محمد يحياتن، ط١، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، ١٩٩٢م.

٦٦. **المرجع والدلالة في الفكر اللساني الحديث**، ستروسن، ترجمة وتعليق: عبد القادر قنيني، ط١، المغرب، أفريقيا الشرق،٢٠٠٠م.

٦٧. **المشيرات المقامية في اللغة العربية**، باديس، نرجس، د.ط، تونس، مركز النشر الجامعي، تونس، ٢٠٠٩م.

٦٨. **المصطلحات الأدبية الحديثة**، عناني، محمد، ط١، القاهرة، الشركة المصرية العالمية للنشر جولدمان، ١٩٩٦م.

٦٩. **المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب دراسة معجمية**، بوقرة، نعمان، ط١، الأردن، جدار للكتاب العالمي، ٢٠٠٩م.

٧٠. **المعنى والنحو**، جاد الكريم، عبد الله، ط١، القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠٠٢م.

٧١. **المعيارية هذا المنهج الذي حفظ وحدة العربية**، عمايرة، إسماعيل، مؤتمر «اللغة العربية ومواكبة العصر»، المدينة المنورة، كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية، (١٧-١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٣هـ/ الموافق ٩-١١ أبريل ٢٠١٢م) (ص١٦٤-١٨٢).

٧٢. **مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب**، ابن هشام، جمال الدين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، بيروت، المكتبة العصرية، د. ت.

٧٣. **مفتاح العلوم**، السكاكي، أبو يعقوب، تحقيق: نعيم زرزور، ط٢، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م.

٧٤. **المفصل في صنعة الإعراب**، الزمخشري، أبو القاسم، تحقيق: علي بو ملحم، ط١، بيروت، مكتبة الهلال، ١٩٩٣م.

٧٥. **المقاربة التداولية**، أرمينغو، فرانسوا، ترجمة: سعيد علوش، مجلة الفكر العربي المعاصر، المغرب، مركز الإنماء القومي، ١٩٨٦م، (٧٢-٩٤).

٧٦. **المقتضب**، المبرد، محمد بن يزيد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، د.ط، بيروت، عالم الكتب، ١٩٩٦م.

٧٧. **ملامح التفكير التداولي البياني عند الأصوليين**، بوقرة، نعمان، مجلة إسلامية المعرفة، واشنطن، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عدد (٥٤)، ٢٠٠٩م (ص١٥٦-١٧٨).

٧٨. **من أسرار اللغة**، أنيس، إبراهيم، ط٤، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٦م.

٧٩. **من قضايا اللغة والنحو**، ناصف، علي النجدي، د.ط، القاهرة، نهضة مصر، ١٩٥٧م.

٨٠. **المنصف**، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، د.ط، القاهرة، مطبعة الحلبي، ١٣٧٩هـ.

٨١. **النحو الأساسي**، عمر، أحمد مختار، وآخرون، ط٤، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٩٤م.

٨٢. **النحو والدلالة**، عبد اللطيف، حماسة، ط١، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٠م.

٨٣. **نسيج النص، بحث ما يكون به الملفوظ نصًّا**، الزناد، الأزهر الزناد، ط١، المغرب، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٣م.

٨٤. **نظرية الأفعال الكلامية وإعادة قراءة التراث العربي**، بلخير، عمر، الجزائر، الملتقى الدولي الثالث في تحليل الخطاب، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠٠٧م(ص٦٥-٧٩).

٨٥. **همع الهوامع**، السيوطي، جلال الدين، تحقيق: عبد السلام هارون، وعبد العال مكرم، ط١، الكويت، دار البحوث العلمية، ١٩٧٥م.

٨٦. **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، المتوكل، أحمد، ط١، المغرب، دار الثقافة، ١٩٨٥م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	٢٩٢
الملخص باللغة ا لإنجليزية	٢٩٣
المُقَـدِّمَـة	٢٩٥
التَّمهيدُ: التَّعريفُ بالتَّدَاوُلِيَّة	٢٩٨
اَلْمَبْحَثُ اَلأَوَّلُ: اَلْـمِعْيَارِيَّةُ فِي الدِّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّةِ	٣٠٧
اَلْمَبْحَثُ اَلثَّانِي: اَلْـمَعْنَى بَيْنَ اَلدِّرَاسَاتِ اَلنَّحْوِيَّة والتَّدَاوُلِيَّةِ	٣١٤
اَلْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: اَلأَفْعَالُ اَلكَلَامِيَّةُ في الدِّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّةِ	٣٢١
المَبْحَثُ الرَّابِعُ: الاسْتِلْزَامُ الحوَارِي في الدِّراسات النَّحويَّة	٣٢٤
المَبْحَثُ الخَامِسُ: الإِشَارِيَّاتُ في الدِّراسات النَّحويَّة	٣٢٧
المَبْحَثُ السَّادِسُ: الافْتِرَاضُ المُسْبَقُ في الدِّراسَاتِ النَّحويَّة	٣٢٥
الخاتـمة	٣٢٩
فهرس المصادر والمراجع	٣٤١
فهرس الموضوعات	٣٤٧